A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/812
11 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

التعاون والمساعدة الدوليان للتخفيف من حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها

تقرير الأمين العام

١ - يقدم هذا التقرير ومرفقه عملا بالقرار ٢١/٤٩ زاي المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. فقد نص هذا القرار، في جملة أمور، على أن الجمعية العامة: تطلب إلى الأمين العام أن يعين، في حدود الموارد المتاحة، بعثة خبراء لتقصي الحقائق في كرواتيا تتولى تقييم مدى أضرار الحرب وآثارها على الهياكل الأساسية والموارد والبيئة والأفراد في البلد، والنظر في الاحتياجات اللازمة لمساعدة كرواتيا في إعداد برنامج لإنعاش كرواتيا وتعميرها وتنميتها، وأن يوجه، إذا لزم الأمر، نداء دوليا لتمويله؛ وتطلب إليه أيضا أن يقدم إلى الجمعية، في دورتها الخمسين، تقريرا شاملا عن تنفيذ ذلك القرار.

٢ - واستجابة لهذا الطلب، عينت بعثة فنية لتقصي الحقائق زارت كرواتيا خلال الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وعقدت مشاورات واسعة النطاق مع محادثين من داخل الحكومة وخارجها.

٣ - لقد كان للحرب التي دارت في كرواتيا ودامت أكثر من أربع سنوات عواقب فادحة تشمل الأضرار المادية والمالية والبيئية والبشرية. فخلال هذه الفترة، حصلت تنقلات سكانية ضخمة، كان بعضها ذا طابع مؤقت، لكن منها ما يحتمل أن يكون دائما. ولذلك لا بد من النظر في هذا التقرير مقترنا بالتقارير التي قدمتها مؤخرا إلى مجلس الأمن والجمعية العامة (S/1995/386؛ و S/1995/467؛ و S/1995/650؛ و S/1995/730؛ و S/1995/835؛ و A/50/648 و S/1995/987). وكذلك بتقرير السيدة اليزابيث رين، المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان، عن حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة (A/50/727-S/1995/933).

٤ - وينطوي التعاون والمساعدة الدوليان للتخفيف من حدة آثار الحرب في كرواتيا على افتراض مسبق مفاده أنه لن تقع أي أعمال قتالية أخرى، وأن جميع الأطراف المتقاتلة ستتقيد تماما باتفاقات السلام التي وقعتها طوعا. ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد، الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلوفينيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية (انظر A/50/757-S/1995/951)، الذي أبرم في زغرب وإردوت، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بين حكومة كرواتيا وممثلي الصرب المحليين بحضور وسيط الأمم المتحدة وسفير الولايات المتحدة في جمهورية كرواتيا. فتنفيذ الطرفين لهذا الاتفاق بحسن نية وبدون مواصلة اللجوء إلى العنف سيساهم مساهمة كبيرة في إعادة السلام والنجاح في إعادة البناء الاقتصادي في كرواتيا.

٥ - وقد أرفق بهذا التقرير تقرير البعثة الفنية لتقصي الحقائق (انظر المرفق).

مرفـق

بعثـة الأمـم المتحـدة الفنية لتقصي الحقائق في كرواتيا
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

أولا - مقدمـــة

١ - ضمت بعثة الأمم المتحدة الفنية لتقصي الحقائق ممثلين عن وكالات ومكاتب الأمم المتحدة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (عملية 'أنكرو')، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومتطوعي الأمم المتحدة. ووفرت حكومات ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية خبراء تقنيين. ووفرت بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية في كرواتيا كبير اقتصاديي البعثة أما قائد الفريق فقد وفره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر التذييل الأول).

٢ - وتوخيا لتقييم مدى أضرار الحرب وآثارها على الهياكل الأساسية والموارد والبيئة والأفراد، وللنظر في الاحتياجات لمساعدة حكومة كرواتيا على إعداد برنامج للإصلاح والتعمير والتنمية في البلد، زارت البعثة الفنية لتقصي الحقائق عددا من المناطق، والبلدات، والأقاليم والمرافق المتضررة بالحرب. (انظر التذييل الثاني).

٣ - وتحضيرا للبعثة، عقد قائد الفريق، خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، اجتماعات تمهيدية في زغرب مع مسؤولين من وزارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة التعمير والتنمية، ووزارة شؤون اللاجئين. لكن العمليات العسكرية والنتائج التي أسفرت عنها خلال الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أخرت إرسال البعثة. وأثناء هذه الفترة، قامت حكومة كرواتيا، بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة، وبعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية بتزويد البعثة الفنية لتقصي الحقائق بمعلومات إضافية شملت معلومات عن أضرار الحرب الناجمة عن تجدد الأعمال القتالية خلال أشهر الصيف.

٤ - وتؤكد بعثة الأمم المتحدة الفنية لتقصي الحقائق على أهمية تحويل المساعدة الإنسانية الغوثية، التي تقدم في الوقت الحاضر، إلى برامج إنمائية أطول أجلا، وخصوصا في المناطق التي تضررت نتيجة للحرب. وتوخيا لمساعدة الحكومة على إعداد برنامج للإنعاش والتعمير والتنمية في كرواتيا، ترد في هذا التقرير معلومات محددة تشير إلى المناطق الأشد تضررا. وقد تلقت البعثة تعاونا تاما من وزارة التعمير والتنمية في كرواتيا، وعملـت، عن كثب، مع صندوق قوات السلام التابعة للأمم المتحدة وعملية 'أنكرو'، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية. كما تلقت من قوات السلام التابعة للأمم المتحدة/عملية 'أنكرو' دعما إداريا وسوقيا. وعلاوة على ذلك، أقيمت علاقات عمل ممتازة، مع بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية، التي قدمت تفاصيل محددة عن البرامج

الإنسانية والأنشطة الحالية للجماعة، الرامية إلى التخفيف من حدة آثار الحرب ونتائجها على كل المجموعات السكانية في كرواتيا.

٥ - وقد أثرت الحرب ونتائجها على البشر والاقتصاد تأثيرا سلبيا على تحول حكومة كرواتيا الاقتصادي المعتزم من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق. فقد أحدثت العمليات العسكرية تغيرا خطيرا في الظروف الاجتماعية والثقافية، كما حدثت عمليات تشرد كبيرة للسكان، داخل كرواتيا ومنها إلى البلدان المجاورة ومن هذه البلدان إليها. وينبغي أن تكون عودة اللاجئين والمشردين الراغبين في العودة، بسلامة وكرامة، مسألة ذات أولوية في جهود الإنعاش والتعمير. وثمة حاجة أيضا إلى إجراء تقييم لأثر تسريح القوات المسلحة وعودة العمال الذكور، إلى الاقتصاد المتراجع حاليا. ويضاف إلى ذلك أن القطاع الزراعي في كرواتيا يضم عددا كبيرا من المزارع الصغيرة التي تحقق إيرادات كفاف ذات أهمية لحياة البلد وثقافته. وقد أدت أربع سنوات من النزاع العسكري ومن العنف العرقي المتعمد إلى تفكك خطير في الجانب التقليدي للاقتصاد الكرواتي.

٦ - وفي المناطق المتضررة من الحرب، سيكون بين العوامل الرئيسية في إعادة الاقتصاد، ونوعية معيشة السكان إجمالا، إلى الحالة الطبيعية، الحاجة إلى برنامج لإزالة الألغام الموجودة في مناطق شاسعة من البلد بما في ذلك الأراضي والطرق والقرى والكثير من المواقع الصناعية. فوجود عدد من الألغام يتراوح بين مليونين وأربعة ملايين سيقيد، على نحو خطير، من جهود التعمير والاستثمار والتنمية. وبما أن المجتمع الدولي وكرواتيا يعترفان بهذه المسألة باعتبارها مسألة ذات أولوية رئيسية، فإنه ينبغي الإسراع في تهيئة الأموال اللازمة وإعداد خطة عمل ملائمة لإزالة هذه الألغام.

ثانيا - نظرة عامة على اقتصاد كرواتيا

ألف - الإطار الاقتصادي لكرواتيا قبل عام ١٩٩١

٧ - كانت كرواتيا واحدة من جمهوريات "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية" أنشأت نظاما اقتصاديا متكاملا ومكتفيا اكتفاء ذاتيا. وكانت الحكومة الاتحادية تتولى عملية التخطيط المركزي للاقتصاد، وتهيمن على غالبية الشؤون الضرائبية، وتملك، وحدها، اختصاص العلاقات التجارية الخارجية. وكانت هذه الحكومة الاتحادية، هي التي تقرر أداة التخطيط بشأن البضائع العسكرية والمدنية، وتضع خططا قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لكي تنفذها الجمهوريات.

٨ - وقد أنشئت أوجه ترابط وشبكات إقليمية موجهة ومتكاملة في مجالات الإمداد بالكهرباء، وإدارة المياه، وصناعة النفط. وكانت هناك مشاريع مختلفة مشتركة مع الجمهوريات الأخرى في مجالات الانتاج الصناعي والخدمات الصناعية، وخصوصا في التجارة والنقل والسياحة، وكانت تقدم مساهمات كبيرة في اقتصاد كرواتيا. وكانت حصة كرواتيا من الناتج المحلي الإجمالي ليوغوسلافيا السابقة في نهاية عام ١٩٩٠،

تناهز ٣٠ في المائة (عشرة بلايين من دولارات الولايات المتحدة)، مع أن كرواتيا كانت تشغل ٢٢ في المائة من الإقليم (٥٣٨ ٥٦ كيلومترا مربعا)؛ وكان سكان كرواتيا (٤,٨ ملايين في احصاء عام ١٩٩١) يشكلون ٢٠ في المائة من سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية. وكانت قاعدة الاقتصاد تتمثل في الزراعة وصناعة المنسوجات وقطاع الخدمات، وفي مجمع عسكري كبير. وكانت صناعة بناء السفن تحتل، على النطاق العالمي، المرتبة الثالثة أو الرابعة في هذا النشاط. أما العلاقات الاقتصادية الرئيسية فكانت مع الكتلة الشرقية السابقة، ولا سيما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. وكانت تجارة المقايضة الرئيسية مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تقوم على واردات النفط والغاز مقابل الصادرات من الخدمات الكرواتية. وخلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧، وقعت أزمة اقتصادية حادة، وأمكن انجاز بعض التحسينات خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠، التي شهدت استهلال برنامج للإصلاح الاقتصادي. وعند الاستقلال، ورثت كرواتيا من الديون الخارجية ليوغوسلافيا السابقة زهاء ٢,٨ بليون من دولارات الولايات المتحدة.

باء - الحالة الاقتصادية الراهنة لكرواتيا

٩ - بعدما بدأت الحرب، في عام ١٩٩١، شهدت كرواتيا خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، انحسارا اقتصاديا حدث ضمنه انخفاض في الانتاج رافقه تضخم نقدي هائل. ومجابهة لذلك، استهلت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، برنامجا لإضفاء الاستقرار على الاقتصاد. وقد أفضى هذا البرنامج إلى قيام تعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي بشأن الترتيبات المالية. وبالرغم من أن ميزان المدفوعات كان سلبيا على نحو مطرد، التزمت كرواتيا سياسة "التضخم النقدي الصفر". وينبغي الاعتراف بأن استخدام الإنفاق العام من أجل التعمير وتلبية الاحتياجات الأخرى يمكن أن يشكل خروجا على السياسة النقدية التقييدية وأن يحدث موجة جديدة من التضخم. وبينما تحقق نمو اقتصادي إيجابي بمعدل ١ أو ٢ في المائة، يبلغ معدل النمو الصناعي الاجمالي في الوقت الحاضر ٥٠ في المائة فقط من المعدل المحقق في عام ١٩٩٠. ولا تزال عملية التحول إلى الاقتصاد السوقي، وضمنها إجراء التغيرات الهيكلية اللازمة داخل القطاع المصرفي، عملية بطيئة. ولهذا الاتجاه أثر سلبي في إنشاء مؤسسات الأعمال الحرة.

١٠ - وقد استلزم تفجر الصراع العسكري، في عام ١٩٩١، إعادة تشكيل الاقتصاد ليصبح اقتصاد حرب. وكان الأثر الفوري لذلك هبوط الناتج المحلي الاجمالي من زهاء ١٤ بليونا من دولارات الولايات المتحدة إلى قرابة ١٠ بلايين في عام ١٩٩٣ (كانت حصة الفرد في الناتج المحلي الاجمالي، ٥٠٠ ٢ من دولارات الولايات المتحدة). ونتيجة لنقص الاستثمارات، كان يحدث انخفاض سنوي في الانتاج الصناعي والخدمات والاستهلاك الاجمالي والتجارة. ويتجلى هذا الانخفاض في هبوط المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥: الناتج المحلي الإجمالي: ٣١ في المائة، والانتاج الصناعي: ٤٤ في المائة، وقطاع البناء: ٥٦ في المائة، وقطاع الزراعة: ٣١ في المائة، وقطاع السياحة: ٦٢ في المائة، والعمالة: ٣٣ في المائة، وكذلك في ازدياد البطالة بمعدل ٥١ في المائة.

١١ - وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٥، ظهرت في الاقتصاد علامات تحسن تمثلت في ازدياد الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب ١٤ بليونا من دولارات الولايات المتحدة في السنة، وفي استقرار معدل التضخم النقدي عند زهاء ٢ في المائة في السنة، وكان ضمنها حصول تحسن طفيف في معدل النمو. وأدت الحرب وآثارها المباشرة إلى عرقلة السياحة وزيادة تكاليف النقل، كما أضرت بنمو الناتج الصناعي. وعلاوة على ذلك، أدى تمويل المجمع العسكري - الصناعي والبرامج المعدة للمشردين واللاجئين من ميزانية الدولة إلى تدني الأموال المخصصة لتنمية الاقتصاد.

١٢ - ولعل من نتائج الانتعاش الذي حصل مؤخرا في الإقليم عودة النشاط إلى السياحة على طول الساحل الدالماسي، وازدياد الانتاج الصناعي، والعودة إلى التجارة مع الجزء الشرقي من كرواتيا ومع سائر المناطق. ويفترض في هذه الأحداث أن تساعد على الانتعاش الإجمالي للاقتصاد، وعلى ازدياد الناتج المحلي الإجمالي بتحقق معدلات إيجابية للنمو الصناعي، وتنامي الاستثمار، وارتفاع الاستهلاك، وتحسن ميزان المدفوعات، وتوسع سوق العمل.

١٣ - ولا مفر من صعوبات في تحسين الظروف المعيشية العامة، لأن كرواتيا تواجه مشاكل هيكلية في جميع قطاعات الاقتصاد. فميزان المدفوعات لا يزال سلبيا بسبب نقص الأيدي العاملة الماهرة في جميع هذه القطاعات. وفي الوقت الحاضر، يحتمل أن تعاني كرواتيا نقصا في رؤوس الأموال الخارجية، وأن تكون عملتها المحلية مقيَّمة بما يتجاوز قدرها، وأن تستمر فيها الأعباء المالية اللازم تحمـُّلها في دعم ميزانية الدولة الموجهة نحو القطاع العسكري. وتشتمل مشاكل سلافونيا الشرقية (القطاع الشرقي) على مسائل اقتصادية، ومسائل إنسانية، ومسائل تتصل بإعادة التوطين، ولا بد من حل هذه المسائل بنجاح إذا ما أريد تشجيع الاستثمار بواسطة رؤوس الأموال الأجنبية.

جيم - تقييم أضرار الحرب، حسب القطاعات/المجالات في كرواتيا

١٤ - لا تزال كرواتيا، منذ بدء الحرب في عام ١٩٩١، تتحمل أضرارا فادحة سببتها الحرب مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. وتفيد الحكومة بأن الأضرار تناهز، بالتقدير الحالي، ٢٢ بليونا من دولارات الولايات المتحدة. وقد أدت الأحداث العسكرية التي وقعت في أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٥ إلى ازدياد التكاليف الناجمة عن الأضرار. وتقدر الحكومة الأضرار المقترنة بالدمار الذي حصل مؤخرا بأنها تبلغ نحو ٥ إلى ٨ بلايين من دولارات الولايات المتحدة، بما في ذلك الأضرار الجانبية. وهذا التقدير لا يشمل تكاليف الخسائر البشرية. وهناك، فوق ذلك، خسائر في الإيرادات، وأضرار بيئية، وازدياد في التكاليف الاجتماعية، وهذه كلها يصعب تقديرها كماً. وقد زودت الحكومة البعثة بمعلومات تفيد بأن الاستثمارات التي أجريت لدعم الإنعاش والتعمير ناهزت بليونا من دولارات الولايات المتحدة. ووجهت أضخم النفقات إلى الإسكان (٢٤ في المائة) والطرق (٢١ في المائة)، والصناعة (١٣ في المائة). ومن الوجهة المالية، وفرت ميزانية كرواتيا ١٩

في المائة من المبلغ الإجمالي، ووفر مصرف الائتمان الكرواتي للتعمير ٢٨ في المائة، وبلغت أموال المستعملين النهائيين ١٧ في المائة.

١ - المنطقة الجنوبية (كنين، وزادار، ودوبروفنيك، وسبليت)[أ]

١٥ - وكان خط الساحل الدالماسي الذي يصل إلى الحدود مع البوسنة والهرسك، يشمل، تاريخيا، منطقتين متميزتين من حيث المساهمة في اقتصاد كرواتيا. فهذا الساحل هو المنطقة التي تغلب عليها السياحة، في حين أن الجزء الآخر من المنطقة الساحلية يضم صناعة بناء السفن، وأهم مراكزه دوبروفنيك وبلوتشيه وسبليت وزادار. والدور الذي تؤديه الزراعة في دعم السياحة والاقتصاد المحلي دور صغير.

١٦ - وكانت الآثار الفورية لبدء الحرب، في عام ١٩٩١، كما يلي: حصل هبوط في السوق السياحية نتيجة لانعدام الأمن؛ وكان عدد كبير من الفنادق والمساكن الخاصة يشغله المشردون واللاجئون؛ وقد قطعت، فورا، الروابط التجارية وروابط الاتصالات مع الشمال، وسُدت الطرق الداخلية المؤدية إلى البوسنة والهرسك. ولا يزال القطاع الزراعي الصغير يعمل بأقصى ما يملكه من قدرة. وأصابت أضرار الحرب الكهرباء، وإمدادات المياه، والطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية، وحصل خراب كثير في المباني والمنازل. وكانت أشد البلدات تأثرا في القطاع الجنوبي السابق هي أوتوكاتشي وغوسبيتش وكنين. وقد عاين فريق البعثة هذه المناطق المتضررة، وكان واضحا أن معظم الخراب نجم عن النهب والإحراق. وفي المنطقة ذاتها، أدت سنوات النزاع العسكري الأربع إلى نقص في صيانة الهياكل الأساسية، التي يعتبر أداؤها الآن سيئا. ولا تزال الطرق والسكك الحديدية الرئيسية في حالة جيدة. لكن الطرق الرئيسية مهملة، كما أن المصانع التي تضررت من الحرب لم تنتج منذ عام ١٩٩١، أو أنها توقفت عن العمل بسبب نقص الصيانة. وسيتوجب، لإنعاش الصناعة السياحية، إصلاح الطرق وتحسين الهياكل الأساسية العامة.

٢ - المنطقة الشمالية (كارلوفاتش وبترينيا وسيزاك وغلينا)

١٧ - تقابل هذه المنطقة ما كان في السابق "المنطقة الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة"، القطاع الشمالي، وهي منطقة منتجة. ففيها قطاع زراعي قوي يشمل تجهيز الإنتاج الزراعي، فضلا عن صناعتي المعادن والتعدين. وقد أحدثت الأضرار الناجمة عن الحرب، مشاكل خطيرة أصابت القطاع السياحي. ويلزم، لإصلاح الطرق والجسور الإقليمية في ستريمن وبترينيا، ٠٠٠ ٣٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، ثمة عدد كبير من المنشآت الصناعية التي أصابتها أضرار جسيمة ذات صلة بالعمليات العسكرية. وقد أصيب المجمع الصناعي الرئيسي "غافريلوفيي"، في بترينيا، بأضرار سطحية، واستؤنف الإنتاج في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وكان القطاعان الجنوبي والشمالي لا يساهمان، مباشرة، إلا في ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكرواتيا. والتنمية في داخل هذين القطاعين مهمة بالنسبة إلى إنعاش السياحة، كما

(أ) لأغراض هذا التقرير، تشمل "المنطقة الجنوبية" الساحل الدالماسي، والمنطقة التي كانت، فيما مضى، "مشمولة بحماية الأمم المتحدة" والمعروفة بالقطاع الجنوبي.

أن إعادة بناء الطرق ووصلات السكك الحديدية المؤدية إلى الساحل الدالماسي ضرورية لنمو الصناعة وللأغراض الترفيهية.

٣ - المنطقة الغربية (باكراتش وليبيك وسلافونسكي برود)

١٨ - تكمن الأهميـــة الاقتصادية لهذه المنطقة في الوصلات التي تربط بين الشرق والغرب (طريق زغرب - بلغراد السريع)، والسكك الحديدية (زغرب - سلافونسكي برود - بلغراد)، والملاحة النهرية (سافا)، ووصلات الربط بين حقول النفط والغاز الشرقية، من جهة، ومصافي التجهيز الواقعة في سيزاك وزغرب وريبكا، من جهة أخرى.

١٩ - وقد نجم عن أعمال القتال التي نشبت في عام ١٩٩١ تعطيل روابط النقل بين الشرق والغرب، وضمنها السكك الحديدية والطرق السريعة وطرق الملاحة النهرية، وأصيب حقل النفط الواقع في المنطقة الشرقية بأضرار جسيمة. كما أن انتاج مصفاة سيزاك تضرر بتوقف تشغيل أنبوب النفط المؤدي إلى البحر الأدرياتيكي. وأصابت أضرار الحرب جسورا هامة منها جسر ليبيك الذي بُني مكانه جسر آخر قاربت تكلفته ٠٠٠ ٢١ من دولارات الولايات المتحدة؛ وأعيد بناء جسر ملاكا وبلغت تكلفته ٠٠٠ ٤٧ من دولارات الولايات المتحدة، كما أصلح جسر بروسنيك وبلغت تكلفته ٠٠٠ ٥٥ من دولارات الولايات المتحدة. وتبلغ التقديرات المالية التي أجرتها حكومة كرواتيا مؤخرا لأضرار الحرب في منطقة غرب كرواتيا زهاء ١,٢ بليون دولار، كما أن تكلفة الأضرار التي لحقت بالمنشآت المملوكة للدولة والمنشـــآت الخاصة تقارب ١٤٠ مليون دولار. وأصيبت مصفاة سيزاك بأضرار فادحة بسبب القصف، وهي لا تعمل في الوقت الحاضر إلا بمعدل ٥٠ في المائة من قدرتها على تلبية الاحتياجات المحلية التي انخفضت نتيجة لفقد الأسواق في البوسنة والهرسك وفي صربيا.

٤ - المنطقة الشرقية (فوكوفار وأوسييك واردوت)

٢٠ - كانت مستويات المعيشة في هذه المنطقة عالية نسبيا قبل عام ١٩٩١، لكن الحرب التي وقعت بعد ذلك، والتدمير الواسع النطاق الذي أحدثته، وهجرة الأيدي العاملة الماهرة، وتدفق اللاجئين والمشردين، أدت إلى نشوء نظام اقتصادي واجتماعي يتسم بتبعية شديدة. والظروف المعيشية سيئة لأن الحرب أدت إلى تدمير واسع لمراكز الانتاج، وضمنها بلدة فوكوفار، مما نتج عنه تفشي البطالة على نطاق واسع.

٢١ - ومن المقومات الاقتصادية الرئيسية في هذه المنطقة انتاج النفط والغاز. فحقول النفط الواقعة في ديليتوفتشي وايليا، إلى جانب حقل النفط الواقع في بريفالكا، في كرواتيا، كان لديها القدرة على انتاج ٩٥٠ طنا في اليوم عندما بدأ الصراع في عام ١٩٩١. إلا أن حقلي ديليتوفتشي وايليا يعملان الآن، حسبما تفيده معلومات وردت مؤخرا من مسؤولين في "نفتنا إندوستريا كرايينا" (Naftna Industrija Krajine)، بمعدل ٥٠ في المائة من قدرتهما، بالرغم من أن الصيانة وقطع الغيار لا تزالان ناقصتين. وهذا الانتاج المنخفض يلبي ٣٠ في المائة فقط من الاحتياجات المحلية: ففي عام ١٩٩٤، وفرت الشركة المذكورة ٠٠٠ ٢٠ طن

من الديزل للزراعة، مع أن الاستهلاك الإجمالي يقدر بـ ٠٠٠ ١٠٠ طن. وثمة دلائل على وجود وقود إضافي في المنطقة الشرقية، نتيجة لعمليات السوق السوداء.

٢٢ - والشركات الرئيسية العاملة في المنطقة الشرقية هي "بوروفو" (صناعة الأحذية والمطاط)، و"فوتيكس" (صناعة المنسوجات)، و"فوبيك" (الزراعة). وكل من هذه الشركات كان من أصحاب العمل الرئيسيين قبل اندلاع الحرب، وكان قادرا على دخول حلبة المنافسة في الأسواق الدولية. أما في الوقت الحاضر فكل منها يعمل بمعدل ١٠ في المائة من طاقته الإنتاجية، أو بأقل من ذلك. وقد حصل ازدياد كبير في تكاليف النقل لأن حالة الحرب أضرت بأنماط التجارة التقليدية في المنطقة برمتها. وبوسع المنطقة الشرقية، لكونها منطقة زراعية بالدرجة الأولى، أن تستمر في العيش مدة طويلة كمنطقة اقتصادية مغلقة. إلا أن الإنتاج الصناعي، والإنتاج الزراعي الذي يدعمه، هما عند حدهما الأدنى، والآلات المستخدمة في الزراعة والصناعة هي آلات عتيقة. وليس هناك نقص في الأغذية لأن خصوبة الأرض تكفل إمدادات كافية من الأغذية.

٢٣ - ومن الأمثلة المحددة على أضرار الحرب ما يلي:

(أ) ميناء بلوتشي - جرى تطوير الميناء في أواخر الثمانينات، ليكون حلقة وصل تجارية استراتيجية للاتصالات مع البوسنة والهرسك، لخدمة احتياجات مصانع الصلب في زينيتشا، وانتاج الطاقة الكهربائية في سراييفو، وانتاج الألومنيوم في موستار، إلى جانب تجارة الأخشاب والتجارة العامة مع البوسنة والهرسك. وبلغ حجم السلع المارة عبر الميناء قبل الحرب قرابة ٤,٥ ملايين طن متري. وكان يدعم الميناء خط السكك الحديدية الرئيسي المتجه شمالا عبر موستار وسراييفو، والمتصل بخطوط تتجه إلى هنغاريا وصربيا. والأضرار الناجمة عن الحرب في الميناء هي أضرار طفيفة، إذ اقتصرت على ما أصاب مباني محطة البضائع وأوناش أرصفة الشحن ومعدات المناولة الميكانيكية من أضرار من جراء القصف الحربي. وستتطلب تنمية الميناء مستقبلا جهودا هندسية مدنية مكثفة، بما في ذلك تثبيت وتجفيف المناطق القائمة لتخزين السلع. ويلزم رفع مستوى الخدمات المحلية، بما في ذلك إمدادات المياه والكهرباء. ويلزم تحسين شبكة معالجة مياه المجاري للحفاظ على البيئة المحلية. وثمة احتمالات ممتازة لتنمية الميناء مستقبلا استنادا إلى إعادة إقامة علاقات التجارة والمرور مع البوسنة والهرسك واستعادة الأسواق السابقة؛

(ب) مطار زيمونيك (زادار) - تعرض المطار الدولي لأضرار جسيمة، وقدمت السلطات المحلية تقديرات لإصلاح المرفق وتجديده تبلغ قرابة ٧ ملايين دولار. ويلزم القيام بأعمال إصلاح فورية لاثنين من ممرات الهبوط والإقلاع، ولمحطة الركاب المدمرة في الوقت الراهن تدميرا كاملا، كما أن محطة البضائع بحاجة إلى أعمال إصلاح واسعة. وتبين الأرقام المتوفرة قبل عام ١٩٩١ أن حجم حركة الركاب بلغ قرابة ٠٠٠ ١٦٠ شخص في السنة، بما في ذلك السياح والمسافرون التجاريون. وسيكون للمطار دور رئيسي في إحياء الاقتصاد المحلي، مع التركيز على السياحة داخل منطقة زادار؛

(ج) محطة أوبروفاتشي لتوليد الطاقة الكهرمائية - يضم هذا المرفق مولدين إنعكاسيين تبلغ قوة كل منهما ١٥٠ ميغاواط، ووحدات ضخ مصممة للتخزين عن طريق الضخ. ولا يعمل سوى مولد واحد في الوقت الحالي، حيث تجرى أعمال صيانة للمولد الآخر. وثمة عاملان يحدان من عمل المحطة بكامل طاقتها، أولهما أعمال الإصلاح اللازمة لخطوط النقل التي دمرتها الحرب، وثانيهما المتطلبات الهندسية المدنية اللازمة لإصلاح مرفق تجميع المياه؛

(د) معمل تكرير سيساك - يعمل معمل التكرير حاليا بنسبة ٥٠ في المائة من طاقته، حيث تعرض لأضرار حربية مباشرة جسيمة أضرت بمنشآت صهاريج التخزين، وأنابيب خطوط النقل، والهيكل الأساسي بصفة عامة. ولا يتم الانتاج حاليا إلا بإصلاحات مؤقتة وغير كافية. والتكنولوجيا المستخدمة هي تكنولوجيا عفا عليها الزمن، ويلزم الأمر تطبيق تكنولوجيا جديدة لكي تتوفر لمعمل التكرير المعايير الأوروبية الراهنة؛

(هـ) إمدادات المياه في فوكوفار - تعرضت فوكوفار لأضرار حربية بالغة، أضرت بنسبة ٨٠ في المائة من المباني والمجمعات الصناعية، بما في ذلك مرفق الميناء، حيث أصيب كل منها بأضرار مباشرة نتيجة للأعمال العسكرية. ولا يعمل مرفق معالجة المياه بالصورة الواجبة نظرا لعدم توفر طاقة الضخ من فتحات الحفر، كما أن جهود معالجة المياه بالنسبة لمعالجة المياه المأخوذة من نهر الدانوب هي جهود غير كافية. ونوعية المياه المتوفرة حاليا ليست عالية المستوى. ويقدر أن الخسارة الناجمة عن تسرب المياه من شبكة التوزيع تبلغ ٥٠ في المائة؛

(و) مصانع دورو داكوفياي لمعالجة المعادن - توجد مصانع دورو داكوفياي في سلافونسكي برود، وهي أكبر مصانع لمعالجة المعادن في كرواتيا. وهي شركة قابضة تضم ١٥ مصنعا تنتج الآلات الصناعية، وآلات إمدادات الطاقة، ومعدات المرور والنقل، والآلات الزراعية، ومعدات التجهيز، والحاويات الملحومة، والهياكل الفولاذية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري هناك إنتاج الخرسانة، وأغذية الحيوانات، وزيوت الطعام، والمعدات الكيميائية والبتروكيميائية، وكذلك الأنشطة الهندسية والاستشارية. وهذا المجمع الصناعي هو من أكبر جهات العمل، حيث يبلغ عدد العاملين فيه قرابة ٠٠٠ ١٠ عامل. ويعد تحويل هذه المصانع مستقبلا إلى القطاع الخاص أمرا بالغ الأهمية لا يزال حاليا قيد استعراض حكومة كرواتيا، حيث يقدر أن ذلك سيؤدي إلى خفض مجموع العاملين فيها بنسبة ٥٠ في المائة. ويبلغ حجم التعامل المالي الانتاجي الإجمالي الحالي للمصانع قرابة ٣٠٠ مليون دولار. ولاحظ الفريق أن صيانة الموقع الصناعي ضعيفة كما لاحظ وقوع أضرار حربية على نطاق ضيق؛

(ز) مصانع بوروفو للأحذية والمطاط - كانت مصانع بوروفو، التي توجد قرب فوكوفار، أكبر مصانع في هذا النوع من الانتاج في يوغوسلافيا السابقة. وقبل حرب عام ١٩٩١، كانت هذه المنشأة تستخدم قرابة ٠٠٠ ٢٣ عامل، وكانت تتبعها سلسلة كبيرة من متاجر التجزئة. وفي عام ١٩٩٠، كان حجم تعاملها يبلغ ١٥٠ مليون دولار. وقد تعرض لأضرار حربية مباشرة كبيرة، إذ أشارت الاحصاءات الرسمية

إلى تدمير لمنشآت الانتاج بما تبلغ تكلفته قرابة ٢٠٠ مليون دولار. وتقدر الأضرار التي أصابت مرافق الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطرق وشبكات إمدادات المياه، والمرافق الاجتماعية، بمبلغ ١٢٠ مليون دولار. وهذا الهيكل الأساسي هو جزء لا يتجزأ من المصانع، ففي ظل الاقتصاد الحكومي، يجري توفير هذه المرافق للعمال. ومن المؤكد أن الأضرار الحربية قد خفضت المستوى الحالي للانتاج إلى ١٠ في المائة من طاقة المصانع. وقد تسببت الحرب في انقطاع روابط تجارة الواردات والصادرات السابقة في الغرب والشرق. كما أدى الدمار الناجم عن الأضرار الحربية وما تمخضت عنه من آثار مباشرة إلى حدوث انخفاض كبير في العمالة، حيث تستخدم المصانع حاليا قرابة ٢٠٠ ٣ شخص، ٧٠ في المائة منهم من النساء. وخلال فترة الصراع العسكري، استثمر مجلس إدارة المصانع قرابة ١٠٠ مليون دولار في منشآت المصانع من أجل مواصلة الانتاج المحدود. والأضرار الحربية المباشرة وغير المباشرة أضرار مرتفعة بصورة بالغة، مما يعكس ضراوة القتال في فوكوفار والمناطق المحيطة بها. وستتيح عودة السلام الفرصة لإنشاء أسواق جيدة، لاستيراد المواد الخام ولتصدير المنتجات التامة الصنع على حد سواء؛

(ح) مصنع فوتيكس للمنسوجات - كان هذا المصنع يقوم بدور هام في الاقتصاد في سلافونيا الشرقية، قبل اندلاع الحرب عام ١٩٩١. وكانت هذه المنشأة تستخدم قرابة ٣٠٠ ١ عامل، معظمهم من الإناث، يعملون في انتاج البطاطين وملابس الرياضة. ويوجد حاليا نحو ٤٧٥ عاملا، ولا يتجاوز الانتاج ٢٠ في المائة من طاقة المصنع قبل الحرب. وتقدر السلطات المحلية الأضرار الحربية التي لحقت بالمصنع بنحو ٧٠ مليون دولار، بما في ذلك المباني والآلات ومساكن العمال. ومطلوب توفير تمويل خارجي بمبلغ ٦٦ مليون دولار للحصول على آلات نسيج حديثة لتحقيق معايير الانتاج الأوروبية؛

(ط) جسر ستارا غراديسكا ("جسر الحياة") - جسر ستارا غراديسكا هو أحد الجسور الهامة على نهر سافا بين القطاع الغربي السابق والبوسنة والهرسك. وقد تعرض للتدمير أثناء الأنشطة العسكرية في أيار/مايو ١٩٩٥. وفي نفس المنطقة، دمر جسر مجاور من الخرسانة المسلحة أثناء الأعمال العسكرية التي وقعت في آب/أغسطس ١٩٩٥. وتقدر تكاليف الإصلاح والتعمير بما يلي: قرابة ٠٠٠ ٧٧٥ ١ دولار لجسر ستارا غراديسكا، وقرابة ٠٠٠ ١٤٢ دولار للجانب البري من الجسر؛

(ي) جسر سلافونسكي برود - يقع جسر سلافونسكي برود، وهو جسر ذو هيكل فولاذي على نهر سافا، بالقرب من جسر ستارا غراديسكا. ويستخدم الجسر، الذي دمر أثناء الحرب في عام ١٩٩١، في حركة السكك الحديدية والمرور البري على حد سواء. ويتراوح طوله بين ٣٠٠ متر و ٣٣٠ مترا، ويبلغ عرضه نحو ١٤ مترا. وكان الجسر مشيدا على دعامتين في الجانب الكرواتي، وعلى هيكل خرساني مدعم في الضفة البوسنية. وتقدر الحكومة تكاليف إعادة التشييد بمبلغ ٥٠٠ ١١٣ ٢ دولار؛

(ك) محطة السكة الحديد في سلافونسكي برود - أصيب الهيكل الأساسي لمحطة السكة الحديد في سلافونسكي برود بأضرار جزئية أثناء فترة طويلة من القصف. ولاحظت البعثة حدوث أضرار في القضبان الحديدية والأرضية التي ترتكز عليها، وفي مباني محطة السكة الحديد. وتقوم الحكومة بجهود

فورية للتنظيف وإعادة التشييد. ويتسم الخط الحديدي بالأهمية لأنه يشكل خطا مباشرا من زغرب إلى سلافونسكي برود، ثم شرقا بعد ذلك.

دال - أثار الحرب على الأفراد

٢٤ - كانت التحركات الجماعية للسكان داخل وخارج كرواتيا والمنطقة عنصرا رئيسيا للمأساة التي حلت بشعب يوغوسلافيا السابقة. وتشمل القضايا الأساسية التي ينبغي النظر فيها في هذا الصدد ما يلي:

(أ) كانت أكبر نتيجة ملموسة للحرب في يوغوسلافيا السابقة هي التشرد الجماعي للسكان. ففي كرواتيا، هناك حاليا أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ مشرد ولاجئ. وشكل تقديم المساعدة لهذه الأعداد الكبيرة من السكان عبئا كبيرا على المجتمع الدولي وحكومة كرواتيا. وكان لهذا الدعم المالي تأثير سلبي كبير أيضا على اقتصاد كرواتيا المتأثر بالحرب؛

(ب) تقديم الدعم من أجل عودة جميع المشردين واللاجئين إلى ديارهم، كما يتعين أن يكون الاعتماد على الذات جزءا لا يتجزأ من عملية إعادة البناء والانعاش الاقتصادي في كرواتيا؛

(ج) يتعين الاضطلاع بإعادة التعمير المادي والاقتصادي في سياق العودة الكلية إلى السلام. وقد حدد الفريق مشاريع صغيرة الحجم لتعزيز الوفاق بين الناس في مناطق دونيي لاباك، وفوينيي، وباكراك، وأوكوكاني؛

(د) من المسلم به أنه في سبيل تشجيع الوفاق، ينبغي لحكومة كرواتيا ان تقوم بالتحقيق في حالات الانتهاكات الشخصية وانتهاكات الملكية التي قامت أفرقة العمل لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتوثيقها. وبالمثل، فإن تعليق أو إلغاء مرسوم الحكومة بشأن الاستيلاء المؤقت على بعض الممتلكات وإدارتها، الصادر في ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥، سيكون له أثر إيجابي على بناء الثقة؛

(هـ) ينبغي لكرواتيا أن تؤكد مجددا تأييدها للتدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها، بغض النظر عن الأصل العرقي، وأن تقوم باتخاذ هذه التدابير. وينبغي أن يكون حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم أو الحصول على تعويض مالي عادل حجر الزاوية في سياسة المستقبل. وسيتطلب الأمر كفالة الوصول المتكافئ إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك بنود مثل الأغذية، والرعاية الطبية، وخشب الوقود، والمعاشات التقاعدية. وسيؤدي إصدار السلطات الكرواتية لأوراق الجنسية إلى الإسراع في تطبيق هذه التدابير. وبالمثل،ينبغي إعادة شبكة المرافق العامة من أجل الصالح المشترك لجميع المجتمعات المحلية وأن يتاح الحصول على المياه والكهرباء والتدفئة بدون تمييز؛

(و) ينبغي تشجيع حكومة كرواتيا على اتباع سياسة إيجابية فيما يتعلق بتوطين اللاجئين والمشردين في كرواتيا. وتشمل هذه الإجراءات: المشردين الذين يعيشون داخل حدود كرواتيا، والأشخاص من ذوي الأصل العرقي الكرواتي المقيمين في بلدان أخرى؛ والأشخاص من ذوي الأصل العرقي الصربي، الذين شردوا في عام ١٩٩٥ من أراضي كرواتيا. ولا يمكن أخذ كل جانب من هذه الجوانب بمعزل عن الجوانب الأخرى عند النظر في تقديم المساعدة من جانب منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار لعودة اللاجئين الكروات المقيمين حاليا في بلدان غرب أوروبا.

(ز) تقر الأمم المتحدة المبدأ الذي مفاده أن لجميع المشردين واللاجئين حقا متساويا في العودة إلى مكان إقامتهم السابق. وقد حدثت زيادة ملموسة في عدد اللاجئين والمشردين خلال الهجمات العسكرية الكرواتية في أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٥. وتشمل عمليات التشرد المحددة هذه نحو ٠٠٠ ٢٠٠ صربي كانوا يقيمون في كرواتيا منذ قرون. وهناك مسألة تثير القلق وهي المرسوم المشار إليه أعلاه الصادر في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بشأن إدارة بعض الممتلكات وهو لن يؤدي إلى تسهيل تسوية المطالبات المتعلقة بالممتلكات، نظرا لأنه من الصعب بالنسبة للأشخاص المقيمين في الخارج إثبات حقوقهم القانونية. ومن المؤمل أن تعيد الحكومة النظر في هذه المسألة وأن تسرع باتخاذ إجراءات للسماح لجميع المواطنين بتقديم مطالباتهم القانونية المتعلقة بالممتلكات والحقوق الشخصية في إطار النظام القانوني الكرواتي (انظر في هذا الصدد التقرير المقبل عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛

(ح) يتعين أن تشمل قضية الممتلكات، بما في ذلك تقديم الدعم لإصلاح وإعادة بناء المساكن، في سياق الأضرار المتصلة بالحرب، تدابير مالية وقانونية لفائدة جميع الأشخاص. وينبغي إعادة النظر في السياسة الحكومية الراهنة ومعايير تخصيص القروض العامة لإعادة البناء بغية كفالة تطبيق عادل بالنسبة لجميع الأفراد. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، فإن الصرب الكروات لم يحصلوا بعد على أي قروض للاسكان في سلافونيا الغربية؛

(ط) نظرا لأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تقدم مباشرة المساعدة إلى المشردين داخليا، فإنه من المؤمل أن تواصل حكومة كرواتيا تحمل المسؤولية فيما يتعلق بتوفير الرعاية اللازمة لنفس الفئة، مع احتمال استمرار تقديم التمويل من فرقة العمل التابعة للجماعة الأوروبية في شكل أغذية أساسية ومواد الوقاية الصحية. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تمويل الأنشطة لدعم الفئات الأحوج، بما في ذلك مشاريع الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء كرواتيا والتي ترمي إلى مساعدة الأشخاص الأكثر تأثرا بالحرب؛

(ى) هناك قلق شديد فيما يتعلق بالسكان الصرب الكروات المتبقين في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين، ومعظمهم من المسنين أو المعوقين. وهناك حاجة عاجلة إلى أن تقوم الحكومة بتوسيع نطاق الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات الاجتماعية والامداد بالأغذية بغية دعم أحوالهم المعيشية،

بالتعاون مع عملية أنكرو، وبعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية، وفرقة العمل التابعة للجماعة الأوروبية، والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا السياق، استطاعت البعثة أن تلاحظ الصعوبات التي يواجهها الصرب الكروات من المسنين، الذين يعيشون في عزلة وأحوال تبعث على اليأس، نظرا لأن إصدار السلطات الكرواتية لبطاقات الهوية، التي تؤثر مباشرة على وصولهم إلى الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الطبية المطلوبة، يبدو أنه قد تأخر. ومن المؤمل أن تتخذ الحكومة إجراء مباشرا لتصحيح هذه الحالة؛

(ك) تشمل المنطقة المشار إليها باسم كرايينا، والتي كانت هدفا لهجمات عسكرية في أيار/مايو وآب/اغسطس ١٩٩٥، كل القطاعين الشمالي والجنوبي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة سابقا وجزءا من القطاع الغربي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة سابقا. ووفقا لتقديرات المراقبة الدولية المقبولة، أسفرت الهجمات العسكرية في ايار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٥ عن تشريد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص وأدت إلى نشوء حالة وصفت بأنها "أزمة إنسانية حادة" (S/1995/730 و S/PRST/1995/44). وفي الوقت الراهن، لا توجد معلومات وافية عن إمكانية عودة السكان من صرب كرايينا إلى ديارهم. وتأمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إقامة علاقة عمل وثيقة مع حكومة كرواتيا بشأن هذه المسألة الهامة.

ثانيا - الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الاجتماعية والأضرار المتصلة بالصحة

٢٥ - لم تكن الأضرار المادية التي لحقت بالهياكل الأساسية للخدمة العامة في مناطق الصراع داخل كرواتيا متساوية، لكنها كانت واسعة النطاق. فقد كانت المباني الحكومية أهدافا عسكرية بصورة متكررة. وفي المناطق التي كانت موضع نزاع شديد لم يسلم من الضرر إلا القليل من المدارس والمستشفيات ومرافق الإسعاف الصحي والمكتبات والمتاحف والمسارح. وتورد الأرقام الحكومية الحديثة ما حدث من أضرار هيكليـــة شديدة لـ ٥٠٠ ١ من المباني المدنية، منها المدارس والمستشفيات والمستوصفات، و ٢٥٠ كنيسة و ٦ مقابر.

٢٦ - ويمكن النظر إلى ما خلفته الأعمال العدائية التي جرت في كرواتيا من آثار تتعلق بالصحة من خلال ثلاث فئات مترابطة: الإصابات وحالات العجز الجسدية؛ والأثر النفسي والنفسي - الاجتماعي؛ والأثر المؤسسي.

٢٧ - تتفاوت التقديرات بشأن عدد ونوع إصابات الحرب تفاوتا كبيرا. وتقدر الحكومة أنه، حتى هذا التاريخ، قتل ما يقارب ٠٠٠ ١٦ شخص في الأعمال المتصلة بالحرب، بما فيها انفجارات الألغام، وأصيب ٠٠٠ ٢٤ شخص بحالات عجز طويل الأمد. أما الأثر الاجتماعي والعاطفي للرعاية وإعادة التأهيل الطويلتي الأجل في المستقبل للمصابين ببتر أحد الأعضاء والأشخاص الذين أصيبوا في الحبل الشوكي أو برض في الدماغ فلا يمكن تقديره. وقد استعملت الحكومة منهجية موحدة لتقدير أضرار الحرب وتقييم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن حالات الوفاة والعجز نتيجة للحرب بحوالي ١٣ مليون دولار.

٢٨ - أما الأضرار النفسية والنفسية - الاجتماعية التي لحقت بالمدنيين والعسكريين نتيجة للحرب فقد كانت كبيرة. وقدرت منظمة الصحة العالمية أن أكثر من ٢٥٠ ألف نسمة هم في حاجة ماسة إلى تدخلات نفسية - اجتماعية، نتيجة لعوامل مثل حصول وفيات بين أفراد الأسرة، وانفصال الأسر وإخراجها من مناطقها، وافتقاد المسنين للدعم الذي تقدمه الأسرة لهم، وسكنى الأقليات من السكان في بيئات اجتماعية قاسية أو معادية، وشهود انتهاكات لحقوق الإنسان و/أو الوقوع ضحية لها. ويبدو أن هناك فئتين ضعيفتين على وجه الخصوص: الأطفال الكرواتيون في مجتمع مزقته الحرب؛ والمحاربون من الراشدين الذين يعودون إلى المجتمع المدني بعد سنوات من الخدمة العسكرية. والأثر المحتمل لمشاكل المستقبل فيما يتعلق بإساءة استعمال الكحول والمخدرات، والانتحار، والعنف المنزلي والهيكلي، والنزعة الإجرامية، وعدم أداء الأسر لوظيفتها والطلاق، وإيذاء الأزواج والأطفال، يظل من أضرار الحرب التي يحتمل أن يطول أجلها.

٢٩ - وقد تعطلت بشدة الخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة وأبرزت الحرب تحديات جديدة وغير متوقعة لخدمة الصحة العامة. وتكلفة هذا الضرر لا يمكن تقديرها ويندر أن ينكر أحد ضخامتها. فاندلاع الأعمال العدائية في عام ١٩٩١ أوقف الإصلاحات الإدارية والمالية الهامة في وزارة الصحة الكرواتية حينما

حاولت أن تنهي حالات العجز المالي المزمن وتزيد من كفاءتها بنقل الموارد من الرعاية الإكلينكية العلاجية والثانوية إلى الخدمات الأولية والوقائية. فالزيادة في الطلب على خدمات الصحة العلاجية نتيجة لإصابات الحرب وتدفق اللاجئين والمشردين أدى إلى ضغط هائل على مؤسسات الرعاية الصحية التي كانت مرهقة أصلا وعلى تمويلها. أما الحاجة الى كفالة تقديم خدمات صحية حيوية لجميع الناس الذين يعودون إلى المجتمعات التي سبق أن هجرت و/أو دمرت، فسيتطلب تخطيطا وتمويلا خاصين ضمن إطار وزارة الصحة. ويحتمل أن تكون العوامل الديموغرافية لدى معظم هذه المجتمعات الجديدة مختلفة اختلافا كبيرا عن تلك التي كانت قائمة قبل الحرب. ومما له أهمية شديدة بالنسبة لعمل وزارة الصحة تعزيز قدرتها في مجالات تقييم احتياجات بناء القدرة على إدارة النظام الصحي، وتخطيط المشاريع ورصدها وتقييمها، ونظم المعلومات الصحية، بهدف دعم المجالات ذات الأولوية في توفير الرعاية الوقائية لجميع السكان. وفضلا عن ذلك، يلزم إعطاء الأولوية لزيادة دعم التغذية والتحصين ومراقبة الأمراض السارية، والمياه ومرافق الإصحاح، وسياسة الأدوية الأساسية، والثقافة الصحية. كما ستظهر الحاجة الفورية إلى زيادة تدريب موظفي الرعاية الصحية الأولية والمعلمين، وأطباء الأسر، والعاملين الاجتماعيين، بغرض تلبية الاحتياجات الجديدة لنظام الصحة العامة ومعالجة آثار الحرب التي وقعت على المجتمع المدني.

٣٠ - ومنذ عام ١٩٩١، أدى الصراع العسكري إلى الحد من التعليم أو تعطله أو تأجيله. فقد تعطل تعليم اليافعين نظرا لتعبئتهم في الخدمة العسكرية. ولم يحظ أطفال المشردين واللاجئين إلا بخدمات تعليمية أولية. وفي الوقت الحاضر، تلقى مرافق وخدمات التعليم الابتدائي والثانوي أولوية في الاهتمام في إطار الجهود الكرواتية لإعادة تأهيل المجتمعات المدمرة.

٣١ - ويقف القطاع الشرقي على النقيض من جميع المناطق الأخرى فيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالخدمات التعليمية، ففي هذه المنطقة، لم يشيد من جديد إلا القليل من المدارس، أما المدارس العاملة فصفوفها خالية من الوسائل التعليمية المعينة أو المواد التثقيفية. ومرافق التربية الرياضية والترويح بدائية. وزاد في الإضرار بالبرامج التعليمية توقف العمل لفترات أسابيع متواصلة خلال فترات التعبئة العسكرية العامة. وأفاد المعلمون الذين قابلهم أعضاء الفريق أنهم لم يتقاضوا مرتباتهم طيلة فترة الأشهر الخمسة الماضية.

ثالثا - تقدير الأضرار التي لحقت بالمنازل من جراء الحرب

٣٢ - إن الأضرار التي لحقت بالمنازل من جراء الحرب جسيمة. وتدرك حكومة كرواتيا وجود هذه الأضرار الجسيمة فأنشأت لجنة حكومية لحصر أضرار الحرب وتقديرها تابعة لوزارة المالية ووزارة التعمير والتنمية ومصرف الائتمان الكرواتي للتعمير. ويدل توزع الأضرار حسب المناطق أن سلافونيا وبانوفينا وليكا وجزءا من دلماسيا أصابتها أشد الأضرار المادية. ويستند استعراض الحكومة لأضرار الحرب الى التقييم والحصر والتحقق من قيمة الأضرار. ويستند الإطار والأساس القانوني والتنظيم والمنهجية لعملية حصر أضرار الحرب

وتقديرها في كرواتيا الى عدد من القوانين والأنظمة الوطنية. وفضلا عن ذلك، استعملت السلطات الكرواتية أيضا وثائق لجنة الأمم المتحدة للتعويض فيما يتعلق بالحرب بين العراق والكويت.

٣٣ - إن من بين القيود التي واجهتها حكومة كرواتيا لدى تقدير أضرار الحرب في قطاع الإسكان عدم إمكانية الوصول الى بعض المناطق لأسباب أمنية وتكرار الأضرار واستمرار حدوثها. أما المناطق التي أعيد إدماجها خلال الهجمات العسكرية التي شنت في أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٥ فلم يتم بالكامل تقديرها أو التحقق منها، نظرا لأن الأضرار ما زالت تحدث في تلك المناطق. وقد تمكنت لجنة كرواتيا الحكومية لحصر أضرار الحرب وتقديرها من تقييم أقل من ٥٠ في المائة من المنازل المتضررة والتحقق من ذلك. كما تجدر ملاحظة أن القطاع الشرقي ليس تحت سيطرة حكومة كرواتيا، وأن المسؤولين الحكوميين لم يتمكنوا من تقدير أضرار الحرب في المنطقة أو التحقق منها.

٣٤ - ووفقا لما ذكرته وزارة التنمية والتعمير في كرواتيا، تعرضت ٥٤ في المائة من الأراضي الكرواتية للأعمال الحربية المباشرة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، مما كان له تأثير مباشر على ما يقارب ٣٦ في المائة من السكان. ويشير المصدر ذاته الى أن ما يقارب ٩ في المائة من مجموع المنازل دمرت أو أصابتها أضرار بليغة، مع تدمير ٥٩٠ مستوطنة.

٣٥ - وتقوم كرواتيا بتقدير الأضرار التي أصابت الهياكل الأساسية الاجتماعية والمجتمعية الأخرى. ويشمل ذلك الهياكل الأساسية المجتمعية كالمدارس، والمراكز الثقافية، والكنائس، والمستوطنات الصحية، والمياه، ونظم تصريف النفايات وشبكات المجاري، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء. ومن المقدر أن إجمالي تكلفة الأضرار التي لحقت بهذا القطاع تشكل نسبة إضافية قدرها ٢٥ في المائة من إجمالي الأضرار التي لحقت بقطاع الإسكان.

٣٦ - ولم يتمكن فريق الإسكان والهياكل الأساسية الاجتماعية/المجتمعية والسياحة من التحقق من المعلومات التي قدمها الموظفون الكرواتيون نظرا لقصر الفترة الزمنية المتاحة له. ولم يتفحص أعضاء الفريق البيانات المتاحة في الميدان وقدروا، من دراسة العينات الضئيلة، أن الوثائق شاملة ودقيقة. وفي دوبروفنيك، أجرى أعضاء الفريق فحصا للسجلات في مكتب التعمير الإقليمي في سلانو. ويلزم إيفاد بعثة تقنية لأجل أطول لتقدير الأضرار التي لحقت بالمساكن.

٣٧ - يجب أن يظل التعمير في المستقبل ذا أولوية عليا بالنسبة للحكومة مع قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة. وقد حصلت كرواتيا على بعض المساعدة في جهودها المبذولة لتعمير المساكن المصابة بأضرار بسبب الحرب. وأتت هذه الأموال على شكل مساهمات ثنائية من عدد من البلدان والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. كما تم قبض جزء كبير من هذه الأموال من مشروع التعمير في حالات الطوارئ الذي أنشأته كرواتيا مع البنك الدولي وموله البنك الدولي والمستفيدون في كرواتيا. وقد خصص في خطة التمويل

التي وضعها مشروع التعمير في حالات الطوارئ مبلغ ٥٤,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، من أصل مبلغ إجمالي قدره ٢٠٥,١ من ملايين الدولارات، للإسكان في إطار القرض.

٣٨ - وقد حصل فريق الإسكان والهياكل الأساسية الاجتماعية/المجتمعية والسياحة على منهجية الحكومة المستخدمة في إطار قطاع الإسكان، وهي تحتوي على المعلومات التالية: من أصل ١,٧٧ من ملايين المنازل في عام ١٩٩١، دمر ٩ في المائة منها (١٣٠ ٠٠٠ وحدة) حتى نهاية عام ١٩٩٤. ومن المقدر أن عددا إضافيا يصل الى ٢٠ ٠٠٠ منزل أو مسكن قد أصابته الأضرار خلال الهجمات العسكرية التي شنت في أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٥ وما بعدهما. ولم تقدم أرقام موثوقة بالنسبة لسلافونيا الشرقية. غير أن تقدير الأمم المتحدة يشير الى أن ٨٠ في المائة من المباني والمنازل في مدينة فوكوفار قد دمرت. ولم يصل دمار المنازل على نطاق واسع الى المناطق المحيطة بفوكوفار.

٣٩ - ووضعت الحكومة معايير بشأن التعمير في المستقبل للمنازل التي لحقتها أضرار بسبب الحرب تضمنت ست فئات. وتنطبق الفئتان المصابتان بأكثر الأضرار جسامة (الفئتان الخامسة والسادسة) على ٢٠ في المائة من المنازل المصابة بأضرار حتى نهاية عام ١٩٩٤ وعددها ١٣٠ ٠٠٠ منزل. ويجري تمويل تعمير هذه المنازل من الميزانية الحكومية مباشرة، باستثناء الأعمال الداخلية التي يتعين أن يضطلع بها صاحب المنزل. وتعمير المنازل المصابة بأضرار أقل وغيرها من المباني السكنية سيجري تمويله عن طريق القروض من خلال مصرف الائتمان الكرواتي للتعمير. وتدير المصارف المحلية هذه القروض، التي تتراوح من ٥٠٠ ١ مارك ألماني الى حوالي ١٨ ٠٠٠ مارك ألماني بآجال مدتها ١٥ سنة، مع فترة سماح مدتها سنتان وبفائدة ٢ في المائة. ويتوقف الحد الأقصى للقرض على الفئة التي يدخل فيها المبنى وعدد أفراد الأسرة الذين يعيشون في المنزل.

٤٠ - وإصلاح ٤ ٠٠٠ من المنازل الخاصة المصابة بأضرار فادحة آخذ مجراه. وتعتزم الحكومة توسيع نطاق برنامج التعمير في الفترة التي تبدأ في عام ١٩٩٦، كي يشمل ٢٠ ٠٠٠ منزل. وأنجزت اللجنة الحكومية المعنية بحصر أضرار الحرب وتقديرها، ولجان المقاطعات التابعة لها، إجراء تقديرها لأضرار الحرب اللاحقة بالمنازل والمساكن الخاصة. وقد تم الاضطلاع بهذه الجهود في منتصف عام ١٩٩١ وما تزال عملية التقدير مستمرة. ويعتقد أنه قد أجري حتى الآن تقدير تفصيلي لما يزيد على ٥٠ في المائة من الأضرار التي وقعت حتى منتصف عام ١٩٩٤. ويستند تقدير التكاليف المالية لتعمير المنازل الى متوسط الأسعار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وتقدر تكاليف إصلاح الهياكل الأساسية للمرافق العامة بـ ٢٠ في المائة من تكاليف تعمير المنازل. ومجموع المبالغ المقدرة هي حوالي ٦,٢٧ بلايين مارك ألماني. ولكن الفريق لم يستطع التحقق من تكاليف التعمير وعدد المنازل المصابة بأضرار. وهناك بعض التضارب في الوثائق والمعلومات التي توفر في زغرب وفي المكاتب الإقليمية الكرواتية. وبما أن عملية جمع المعلومات عن أضرار الحرب ومضاهاتها وتوثيقها آخذة مجراها فمن المتوقع أن يجري تصحيح هذه المشكلة في المستقبل.

٤١ - وينبغي أن تكون المراسيم التشريعية والتنفيذية، ولا سيما المراسيم المتعلقة بالاستيلاء على الممتلكات وطلبات إصلاح المنازل والقروض المطلوبة، متوافقة مع المبادئ العامة للقانون الدولي. ولا يعتبر الحد الأدنى المقبول من المعايير الدولية متوافرا في القانونيين الحاليين المتعلقين بالاستيلاء المؤقت على ممتلكات معينة وإدارتها (انظر الفقرة ٢٤ (د) أعلاه) وإيجار الشقق في الإقليم المحرر المؤرخين ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ولا تتسم القوانين والأنظمة المتعلقة باستخدام الشقق بالشفافية على الدوام. ولم يكن لدى الفريق متسع من الوقت لمعالجة هذه المسألة. وفي تقديرات جمهورية كرواتيا أن الشقق تشمل ٢٥ في المائة من مجموع عدد الوحدات السكنية المتوافرة. ولم يتمكن الفريق التابع للبعثة من دراسة هذا العنصر المهم من أجل تقدير الأضرار واحتياجات التعمير.

٤٢ - وبذلت الحكومة جهودا أيضا، في إطار أعمال تعمير المنازل التي أنجزتها، خصوصا في محيط دوبروفنيك وزادار، في تحقيق التكامل بين الهياكل الأساسية المجتمعية والاجتماعية بالإضافة الى الإسكان. ومن الواضح أن التعمير الواسع النطاق للمنازل سيتطلب عددا كبيرا من الحرفيين ذوي المهارات وعمال البناء، وهم غير متوافرين حاليا في سوق العمل المنكمش. ولا بد من معالجة مسألة الكميات الضخمة من الحطام والأنقاض الناجمة عن تدمير المنازل وغيرها من المباني، ومسائل إعادة تصنيع هذه المواد أو التخلص منها.

رابعا - الزراعة

٤٣ - تبلغ مساحة كرواتيا ٦٧٥ ٥ من ملايين الهكتارات، منها ٥٨ في المائة من الأراضي الزراعية. ويقدر أن ٧٨ في المائة من الأراضي المتوافرة مملوكة ملكية خاصة، وهي تشمل ٠٠٠ ٥٠٠ مزرعة أسرية، ٢٠ في المائة منها من الأسر المزارعة التي تعتمد اعتمادا كاملا على الزراعة. ويبلغ متوسط مساحة المزارع الخاصة حوالي ٢,٩ هكتار، ويضم القطاع الاجتماعي العام حوالي ٥٠٠ تعاونية زراعية تستخدم ٠٠٠ ٤٠ شخص ومتوسط مساحة كل تعاونية منها ٧٨٠ هكتارا. ويوجد في البلد ثلاث مناطق ايكولوجية - زراعية: منطقة البحر الأبيض المتوسط (٣١,٦ في المائة من مساحة الأرض). ومنطقة جبلية (١٤,٢ في المائة)؛ ومنطقة قارية (٥٤,٢ في المائة). والإنتاج الزراعي في كرواتيا شديد التنوع، ويشمل الذرة والقمح والبطاطا والمواشي والخنازير والمحاصيل الزراعية وبساتين الفواكه. ويوجد في كرواتيا ٠٠٠ ٥٠٠ مزرعة أسرية ٩ في المائة منها تضم مزارعين متفرغين والباقي خليط من أفراد الأسر المعيشية الذين يكسبون جزءا من دخولهم من الزراعة. وبعد الاستقلال، اعتمدت حكومة كرواتيا في سياساتها الزراعية نهجا ذا وجهة سوقية.

٤٤ - وتشمل آثار أضرار الحرب على الزراعة التدمير المتعمد للممتلكات المتصلة بالمزارع. فالحرب والأعمال القتالية وقعت بمعظمها في مناطق زراعية ومعظم المشردين واللاجئين هم من المزارعين. وفي هذا السياق، لحق الضرر والدمار بعدد كبير من مباني المزارع والمنازل الزراعية. وانتزعت ملكية كثير من الآلات الزراعية وثمة آلات أخرى لا تعمل بسبب افتقارها الى الصيانة على مدى فترة أربع سنوات، وخصوصا الجرارات الزراعية. وكان من الصعب خلال فترة الصراع الحصول على قطع الغيار للآلات

الزراعية. وتوجد تقديرات على أن ٢٩ في المائة من المواشي و ٤٠ في المائة من الخيول و ٣٨ في المائة من الخنازير و ٤٦ في المائة من الأغنام قتلت أو ماتت بسبب الإهمال في المناطق الأكثر تضررا. وقد انخفض إنتاج الحليب بشكل ملحوظ نتيجة للحرب، وتستورد كرواتيا الآن ٤٠ في المائة من الحليب الذي تحتاجه. ولا يمكن تقدير الأضرار التي لحقت بالغابات، إلا أنه شوهدت مناطق احترقت أو دمرت على نطاق واسع. وهناك ألغام كثيرة في الريف ولن يكون الإنتاج من الحقول الواقعة داخل مناطق المواجهة السابقة ممكنا لسنوات عديدة.

٤٥ - وانخفض الانتاج الزراعي الكرواتي بنسبة ٣٥ في المائة بسبب الافتقار الى اليد العاملة وعدم إمكان الوصول إلا الى ٢٦ في المائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة. وتعطلت التجارة الزراعية على نحو خطير بسبب خسارة الأسواق التقليدية داخل يوغوسلافيا السابقة. وبات تصريف الانتاج الفائض لبعض السلع الأساسية يشكل مشكلة. وتتمثل المشكلة الرئيسية للقطاع الزراعي في كرواتيا في فقد المزراعين. فالعديد من الكرواتيين الذين شردوا من المناطق المنكوبة بالصراع في عام ١٩٩١ لا يرغبون في العودة لأسباب مختلفة. وكثير من المزراعين الصرب الكرواتيين الذين فروا من أراضيهم في عام ١٩٩٥، لا يحتمل أن يعودوا ما لم يتم تهيئة الظروف المواتية لعودتهم. ويقدر أن هناك حوالي ٠٠٠ ١٠٥ مزارع أخرجوا من أراضيهم ومن المرجح أن ٥٠ في المائة منهم لن يعودوا.

٤٦ - والقطاع الشرقي، الذي تبلغ مساحته ما يقارب ٥ في المائة من اقليم كرواتيا، هو قطاع شديد الخصوبة. ويعزى الضرر اللاحق بالأنشطة الزراعية بشكل رئيسي إلى عدم إمكانية الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية. ويوجد في صربيا فائض في انتاج المنتجات الزراعية المماثلة ولم تعد الأسواق القديمة بعد إلى حالتها الطبيعية داخل اطار التسوية السلمية. ولا توجد أيضا القدرة على التجهيز بسبب الأضرار التي سببتها الحرب.

٤٧ - وبذلت منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٤ جهودا كبيرة في مجال التخطيط الانمائي. واضطلع أيضا باستعراض للقطاع الزراعي قام بتمويله برنامج التعاون التقني. ووافق البرلمان الكرواتي على التوصيات الواردة في التقارير التقنية الأخيرة. وبالاضافة إلى ذلك، قدم للزراعة في شهر أيار/مايو ١٩٩٤ قرض من البنك الدولي قدره ١٩,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومن المفهوم أنه يجري حاليا النظر في تقديم قرض إضافي من قروض حالات الطوارئ من البنك الدولي، يشمل عنصرا تمويليا مهما لدعم الحوافز الزراعية وإعادة الهيكلة. ونتيجة لذلك، وتلافيا للازدواجية في الجهود، يستهدف تقييم منظمة الأغذية والزراعة وضع خطة للبرامج الانسانية وبرامج الإنعاش القصيرة الأجل. وهو يعالج على وجه الخصوص احتياجات ٠٠٠ ٤٠ أسرة زراعية من المعدات وغير ذلك من الأصناف حتى تتمكن من استئناف أنشطتها. وسيشمل هذا توريد المواشي والبذور والأسمدة والمعدات الزراعية.

خامسا - الألغام البرية وإزالتها

٤٨ - كانت يوغوسلافيا السابقة من المنتجين الرئيسيين للألغام البرية وجميع الألغام تقريبا التي عثر عليها في كرواتيا صنعت هناك. والتقدير الحالي لعدد الألغام البرية في كرواتيا يتراوح بين ٢ و ٤ ملايين لغم. والمنطقة المحيطة بخطوط المواجهة السابقة والحالية مزروعة بالأجهزة المتفجرة غير المستعملة وغير المنفجرة، والكثير منها في وضع خطر. ويغلب وجود الألغام في المنطقة الممتدة على طول خطوط المواجهة مما ينتج عنه وجود نطاق من التلوث بالألغام عرضه ٥ كيلومترات وطوله ٦٠٠ كيلومتر داخل كرواتيا. وهذه المناطق تشتمل على الطرق والممرات الجبلية والقرى والأراضي زراعية وهي محيدة وغير متاحة للاستخدام الآن أو في المستقبل. والواضح أن المتوافر من خرائط وسجلات حقول الألغام لا يمكن الاعتماد عليه. وتفيد التقارير بأن الألغام زرعت بأنماط تجعل من اكتشافها فيما بعد أمرا صعبا.

٤٩ - وما زال وجود الألغام البرية في كرواتيا يتسبب في خسائر فادحة: فبصرف النظر عن المآسي الشخصية المتمثلة في الوفاة أو بتر الأعضاء، تشمل التكاليف الاقتصادية تكلفة معالجة المصابين وإعادة تأهيلهم. وهناك خسارة الانتاج من الأراضي الزراعية والمنشآت الصناعية الملغمة. وثمة معامل زيادة في التكلفة يتصل بالدعم المقدم للمشردين، على اعتبار أنهم لا يستطيعون العودة إلى المناطق الملوثة بالألغام.

٥٠ - ويصعب على الأمم المتحدة تقدير ما يترتب على التلوث بالألغام من آثار انسانية، نظرا لإحجام جميع الأطراف أو عجزها عن توفير احصاءات تفصيلية. ومع ذلك تفيد التقارير بأن الألغام في كرواتيا أسهمت في حدوث ٨٠٠ عملية بتر للأعضاء. وبالاضافة إلى ذلك تشير دراسة استقصائية للمنطقة التي كان يسيطر عليها الصرب سابقا والمعروفة بالقطاع الشمالي، الى أنه كان يحدث ما يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ إصابة بسبب الألغام كل شهر في النصف الأول من عام ١٩٩٥.

٥١ - وتشكل الألغام أيضا خطرا بالغا على حفظة السلام والمراقبين والعاملين في مجال تقديم المعونة، على اعتبار أن الأمر يتطلب في الغالب دخول هذه العناصر مناطق ذات خطورة قصوى. وعلى سبيل المثال، فقد تكبد حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة ما يزيد على ٢٠٠ إصابة بسبب الألغام، شملت أكثر من ٢٠ وفاة خلال البعثة الحالية في يوغوسلافيا السابقة. وتجدر الاشارة إلى أن ١٦ في المائة فقط من هذه الاصابات كانت نتيجة لأنشطة إزالة الألغام.

٥٢ - وستكون القدرة على إزالة الألغام محدودة بعدد الموظفين المؤهلين المتوافرين للعمل في المنطقة. ويقدر أن إزالة الألغام في كرواتيا تستغرق من ألف من أفراد إزالة الألغام مدة ٢٥ سنة. وستأخذ حكومة كرواتيا في اعتبارها الأولويات التالية فيما يتعلق باجراءات إزالة الألغام: طرق الوصول الرئيسية ومراكز الانتاج والهياكل الأساسية المادية والمناطق ذات الأهمية الاقتصادية ومناطق الأراضي المستخدمة للعائدين والمواقع ذات الأهمية الثقافية والأراضي الزراعية.

٥٣ - وهناك حاجة إلى تدريب موظفي المشروع وأفراد المجتمع المحلي المدني على الوعي فيما يتعلق بالألغام. وتضطلع حكومة كرواتيا بهذا التدريب داخل المدارس العامة. ومن شأن وضع برنامج يتعلق بإزالة الألغام أن يخفض من المعاناة البشرية لسكان نكبتهم الحرب وأصابتهم بالفعل بصدماتها النفسية على نحو جسيم، وأن يعزز الثقة في التسوية السلمية ويساعد على الانتعاش الاقتصادي عن طريق تطبيع الأوضاع في المناطق المتضررة من جراء الحرب. ولا بد أيضا لبرامج إزالة الألغام والتوعية المتعلقة بالألغام من أن تؤدي الى خفض العبء الواقع على عاتق النظام الصحي. وسيكون وضع برنامج شامل لإزالة الألغام أمرا أساسيا.

٥٤ - وثمة أولوية مهمة هي أن يكون هناك اتفاق بين جميع الأطراف على دعم برنامج إزالة الألغام. وعلى كل طرف أن يتقاسم المعلومات المتعلقة بمواقع الألغام مع الأطراف الأخرى. ويجب أن تقوم مؤسسة مركزية بتنسيق جمع ونشر هذه المعلومات عن الألغام، وأن تعمل بوصفها مصدرا لتقديم المشورة بشأن السياسة المتعلقة بالألغام إلى الحكومة وغيرها من وكالات المساعدة والتنمية.

سادسا - آثار الحرب على البيئة

٥٥ - أدت الأضرار الناجمة عن الحرب إلى تعريض البيئة في كرواتيا للخطر. فقد تأثرت البيئة بالمواد الكيميائية التي أطلقت أثناء قصف المرافق الصناعية. وهناك انسكاب خطير للنفط، وتصريف للنفايات الصناعية والمنزلية غير خاضع للمراقبة، وتدمير أجهزة الكشف الأيونية ومصادر أخرى للإشعاع. كما أغرقت كميات من الذخيرة في البحر خلال الصراع العسكري. وعلاوة على ذلك، حدث تلويث متعمد لآبار المياه بالاضافة إلى تدمير ملاذات للطيور المهاجرة. وألحقت أضرارا بالغابات الوطنية، مما أثر تأثيرا سلبيا على المناخ المحلي في المنطقة الصغيرة، وعلى عوامل التآكل والتوازن البيئي بشكل عام.

٥٦ - وتشكل الأضرار اللاحقة بمصانع المواد الكيميائية والمرافق الكهربائية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي تهديدا خطيرا لبيئة التربة وبيئة المياه. وتؤثر هذه المشكلة أيضا على حوض كل من نهر درافا ونهر سافا اللذين تهدد انبعاثاتهما بتلويث مصادر مياه الشرب في البلدان المتاخمة لنهر الدانوب. وقد كانت هناك عدة حوادث انسكاب لمركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور، مما أثر تأثيرا ضارا على التربة وعلى المياه الجوفية والمياه السطحية. ومما يزيد من تفاقم الأضرار اللاحقة بالبيئة في كرواتيا نقل ركام المباني إلى مواقع ردم غير ملائمة وإلقاء النفايات والمخلفات الصناعية والقمامة المنزلية ومخلفات الأنقاض في مثل هذه المواقع أو تركها ببساطة على الطريق، وثمة حاجة عاجلة إلى اعداد مواقع ردم تخضع للسيطرة وبرامج وطنية أخرى لمعالجة المشاكل المترتبة على إهمال البيئة بسبب الظروف السائدة وقت الحرب.

٥٧ - وقد أتلفت شبكات الامداد بالمياه أو دمرت في مدن عديدة، كما تعرضت محطات معالجة مياه الصرف الصحي إلى ضغط شديد في بعض المدن الكبيرة نظرا لتدفق السكان نتيجة لتوطين اللاجئين

والمشردين. ولم تجر صيانة ملائمة طوال أربع سنوات. وتتعرض مستودعات هامة للمياه الجوفية في جبل فليبت للخطر وينبغي اتخاذ جراء فوري لحماية هذا المصدر الأساسي للمياه.

٥٨ - وقد أنشأت كرواتيا إدارة حكومية لشؤون البيئة ثم أصدر البرلمان في عام ١٩٩٥ قانونين جديدين بشأن المخلفات وحماية نوعية الهواء. كما أنشئ عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة للمساعدة في عملية إحياء البيئة. ومن الواضح أن هنالك حاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة المباشرة لحكومة كرواتيا والمنطقة المحيطة بها كجزء من جهود كبرى تهدف إلى إحياء البيئة من أجل جميع الشعوب.

سابعا - التراث الثقافي

٥٩ - قدرت كرواتيا الأضرار اللاحقة بالآثار الثقافية في الفترة الممتدة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتزخر كرواتيا بتراث ثقافي غني يشمل العمارة الرومانية وعمارة العصور الوسطى وعصر النهضة وعمارة تنتمي إلى الطراز الباروكي. وقد أضيرت كاتدرائيات تاريخية عديدة في مدن شيبنيتش وزادار وفينكوفكي وكارلوفاك وأوزيشك وغوسبيش وكنين وسكابرينا. كما أضيرت مدينة دوبرونفيك المدرجة في قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). كذلك فإن ثروات تاريخية كثيرة تمثل تقاليد مختلفة قد دمرت أو نهبت. وقيمة هذه الآثار الثقافية لا تقدر بثمن، كما أن أهميتها الرمزية لكل من الكروات أو الصرب، لا يمكن الاستهانة بها. ويتعبر تجديد كنيسة في منطقة مدمرة رمزا هاما لعملية إنعاش المجتمع المحلي. وسيكون اصلاح وتجديد التراث الثقافي الذي أتلفته الحرب أمرا ذا أهمية بالغة.

ثامنا - السياحة

٦٠ - كانت السياحة، قبل عام ١٩٩١، القطاع الوحيد والأهم للخدمات حيث كانت تمثل نحو ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لكرواتيا. وقد أسهم هذا القطاع في توفير فرص العمل كما أسهم في المحافظة على ميزان المدفوعات من خلال حصيلة العملات الصعبة المتراكمة في إطار الحساب الرأسمالي. وقد وصل مجموع حصيلة العملات الصعبة خلال الفترة قيد الاستعراض إلى نحو بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد تعرضت كرواتيا لانخفاض حاد في هذا القطاع نتيجة للصراع العسكري ويقدر أنه قد حدثت خسارة بلغت ٣٠٠ مليون ليلة سياحية في الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥. وأدت أضرار الحرب إلى تفاقم الانخفاض، مما أثر على بعض الفنادق والشقق السياحية التي لم تعد متوفرة حيث استخدمت لسكن المشردين واللاجئين. وبالاضافة إلى ذلك كان الأمن منعدما في المناطق الشديدة الخطورة نظرا للأعمال العسكرية وشمل ذلك تعطيل وصلات المرور وانعدام الصيانة في الصناعات الفندقية وتدني الخدمات بشكل عام. وتقر الحكومة بأنه يجب بذل جهود كبيرة قريبا لإنعاش السياحة.

٦١ - ويعتبر منتزه بليتفيتشي الوطني، وهو منتزه شعبي تتولى اليونسكو حمايته باعتباره جزءا من التراث العالمي، مثالا للأضرار الجسيمة التي تكبدها قطاع السياحة. وخلال زيارة الفريق للمنتزه أبلغ بأن زرع الألغام يمثل مشكلة رئيسية. وستكون هناك صعوبة بالغة في إزالة الألغام من البحيرات. ويخضع الوصول إلى معظم أنحاء المنتزة لقيود ويلزم وقت طويل حتى تتم إزالة الألغام من الطرق والغابات ومناطق الشلالات. ويحتاج أكبر الفنادق حجما، والذي لم تلحقه أضرار جسيمة من جراء الحرب، إلى شبكة محسنة للمرافق الصحية. وقد تعرض الفندقان الآخران الواقعان داخل المنتزه لأضرار بسبب الحرب وهما بحاجة إلى اصلاح. وعلاوة على ذلك لا تتوفر في هذه المباني القديمة نسبيا مرافق حديثة وستحتاج إلى تحسين فوري لمستواها من أجل تلبية المتطلبات الحديثة لصناعة السياحة.

تاسعا - الخلاصة ومنظورات التعمير

٦٢ - تأثرت كرواتيا بصورة خطيرة منذ عام ١٩٩١ من جراء فترة حرب ممتدة، شملت أعمالا عسكرية بادرت بها الحكومة مؤخرا مما أوجد تحديات اقتصادية هامة. وسيتطلب تعمير كرواتيا في المستقبل اتخاذ اجراءات للتصدي للقضايا التالية:

(أ) يتعين التصدي لاحتياجات الأفراد والمجتمع ككل. وتشمل النتائج المترتبة على الحرب الاتجاهات الديمغرافية غير المواتية، ونقص العمالة الماهرة أو انعدامها، علاوة على تكاليف إعادة توطين الأعداد المتبقية من المشردين واللاجئين وتوفير الدعم لهم. ويمثل انعدام السلام وعدم توفر بيئة اجتماعية آمنة مشاكل بارزة لكرواتيا. والآثار الصحية المترتبة على السكان نتيجة للحرب والصراع الدامي موزعة بصورة متفاوتة: فقد أضيرت بعض المناطق الجغرافية والفئات السكانية أكثر من غيرها. وتمتلك كرواتيا موارد مالية وفكرية وتقنية هامة يمكنها الاعتماد عليها لتنفيذ برامجها الهادفة إلى التعمير والانعاش الاجتماعي بعد انتهاء الحرب. وتبذل جهود وطنية في القطاع الاجتماعي تحتاج إلى استثمار واستخدام كبيرين لرؤوس الأموال؛

(ب) يقتضي تحويل الاقتصاد من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوقي لاستثمارات كبيرة في تنمية الموارد البشرية. وستكون هناك حاجة لقياس مهارات العمالة والاحتياجات المقبلة في سوق العمالة، في الوقت الحالي وفي المستقبل. وستستطيع منظومة الأمم التحدة بما لديها من خدمات المشورة التقنية تقديم المساعدة في تلبية هذا الاحتياج الانمائي الهام في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وبالاضافة إلى ذلك، تحتاج حكومة كرواتيا بصورة عاجلة إلى الحصول على مساعدة تقنية دولية من أجل تخطيط جهود التعمير الوطنية وتنفيذها. وينبغي أن يكون هناك تشديد على التخطيط الاقتصادي والتحول إلى القطاع الخاص مستقبلا. وينبغي للمستشارين التقنيين مساعدة الحكومة المركزية على إقامة علاقة أوثق مع جميع السلطات في المقاطعات والبلديات بغية تحقيق تنسيق أفضل لجهود التقييم المستمر للأضرار الناجمة عن الحرب وتعمير البلد والمجتمع ككل، في المستقبل؛

(ج) أسفرت الحرب عن وقوع أضرار في شبكات الهياكل الأساسية الرئيسية بما في ذلك الطاقة، وموارد المياه، والسكك الحديدية والطرق وامدادات الكهرباء التي كانت شبكات متكاملة، في وقت من الأوقات، في يوغوسلافيا السابقة، مما سيتطلب مساعدة رأسمالية كبيرة لإعادة الخدمات؛

(د) لم تكن تحصل شبكة المياه والإصحاح في كرواتيا على استثمارات مناسبة للصيانة قبل عام ١٩٩١، وقد تعرضت لأضرار جسيمة من جراء الحرب. ويعتبر ذلك من الأولويات الهامة بالنسبة للاستثمار؛

(هـ) ثمة عبء مالي ضخم يقع على عاتق حكومة كرواتيا يتمثل في تلبية المتطلبات الرأسمالية اللازمة لتدعيم هياكلها الأساسية حيث أن مجمعها العسكري الصناعي الحالي يمتص رأس المال المتوفر حاليا، ويمنع بالتالي الاستثمار اللازم لإنجاز عملية التعمير وتجديد الهياكل الأساسية والخدمات الأخرى. ومن المأمول، مع عودة السلام، أن تتوفر الأموال الرأسمالية لتلبية هذه الاحتياجات وللتصدي لقضايا تحول الاقتصاد إلى القطاع الخاص وضمان توفر فرص العمل والاستقرار الاجتماعي؛

(و) هناك انخفاض ملحوظ في الانتاج الزراعي نتيجة لفقدان العمالة. وينبغي وضع برنامج لتشجيع عودة المزارعين، مع المساعدة في توفير المعدات الأساسية والبنود الأخرى اللازمة لتصبح أرضهم مزارع منتجة من جديد. وينبغي التصدي لمشاكل الألغام في أقرب وقت ممكن؛

(ز) أدت الحرب إلى قطع الصلات التجارية التقليدية بالشركاء التجاريين السابقين. وبالاضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى تحسين تكنولوجيا الانتاج بغية الوصول إلى مستوى تنافسي يسمح بالتجارة مع أوروبا وغيرها. ويحتاج قطاع الانتاج الصناعي الذي يؤثر في التجارة، إلى استثمار كبير في مجال تدريب العمال وموظفي الادارة على جميع المستويات. وينبغي بذل جهود خاصة لتدعيم القطاع المصرفي وتحويله إلى القطاع الخاص. ومن المأمول أن يقدم كل من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة المساعدة التقنية اللازمة في هذا المجال؛

(ح) تعتبر الأولوية التي توليها الحكومة حاليا لإعادة بناء المساكن المتهدمة والمجتمعات المحلية والعمل على انعاشها، أولوية لها ما يبررها. فمن الواضح أن المأوى الآمن وتوفر الهياكل الأساسية للجميع في المجتمع المحلي هي متطلبات أساسية لإعادة الحياة الطبيعية مما سيشجع اللاجئين والمشردين على العودة إلى منازلهم. وستؤدي عودتهم إلى تعزيز إنشاء قوة عاملة كافية مرة أخرى من أجل السياحة والانتاج الزراعي والصناعة؛

(ط) ومن بين العوامل الرئيسية المؤثرة في الاقتصاد والحائلة دون التعمير ما حدث من زرع للألغام على نطاق واسع. ويلزم وضع برنامج فعال لإزالة الألغام.

٦٣ - قدم المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والمانحون الثنائيون، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، المساعدة إلى حكومة كرواتيا خلال فترة الحرب العصيبة. وستستمر الحاجة إلى المساعدة المالية والتقنية خلال فترة العملية الضرورية لإعادة بناء اقتصاد كرواتيا وتنميته بغية إتاحة الفرصة لشعب كرواتيا بأكمله لبناء حياته من جديد والعودة للسلام.

التذييل الأول

بعثة الأمم المتحدة الفنية المشتركة بين الوكالات لتقصي الحقائق في كرواتيا

تكوين الأفرقة

تشارلز ل. بيري، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قائد البعثة
آنا ماريا كوراتسا، ممثلة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة/عملية 'أنكرو'

الفريق ١ - الإسكان، والهياكل الأساسية الاجتماعية/المجتمعية والسياحة

ستيفن فرانكن، ممثل ألمانيا، خبير في شؤون الإسكان
توم بيتس، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، موظف برامج
ريتشارد لامبي، خبير استشاري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
جان بيار بويب، ممثل فرنسا، الأشغال العامة/الإسكان

الفريق ٢ - الهياكل الأساسية الصناعية/الاقتصادية، والمرافق العامة والاتصالات، والطاقة

بيتر غورغن، ممثل ألمانيا، مهندس إنشاءات/مهندس معماري
جوفري باريل، ممثل المملكة المتحدة، مهندس مياه/مرافق عامة
كريستوف فون بيتسولد، ممثل الاتحاد الأوروبي، خبير اقتصادي.

الفريق ٣ - الزراعة، وحماية البيئة، وإزالة الألغام، والتراث الثقافي

مايكل بلاتسر، ممثل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة
رودريك فينيه، خبير استشاري في منظمة الأغذية والزراعة
فيليب كوبر، ممثل برنامج متطوعي الأمم المتحدة

الفريق ٤ - الموارد البشرية واللاجئون والمشردون، والشؤون الديموغرافية

ويكليف سونغوا، ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
روبرت فيشر، خبير استشاري من منظمة الصحة العالمية
انطونيو غبرييلي، خبير استشاري من منظمة الأمم المتحدة للطفولة

التذييل الثاني

برنامج بعثة الأمم المتحدة الفنية المشتركة بين الوكالات لتقصي الحقائق في كرواتيا

الأربعاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر

بعد الظهر - الوصول الى زغرب.

الخميس، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر

صباحا - اجتماعات مع موظفي الأمم المتحدة في مجمع الأمم المتحدة:
مكتب الممثل الخاص للأمين العام.
قائد القوة.
رئيس بعثة عملية 'أنكرو'.

بعد الظهر - اجتماع مع القائم بأعمال المملكة المتحدة.
اجتماع مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية وموظفيه.

الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر

صباحا - اجتماع مع رئيس إدارة الشؤون السياسية والإنسانية، عملية 'أنكرو'.

صباحا - اجتماع مع مسؤولين حكوميين كرواتيين من وزارة المالية ووزارة التعمير والتنمية، لوضع برنامج البعثة في صيغته النهائية.

صباحا - اجتماع مع سفير ألمانيا.

صباحا - اجتماع مع رئيس بعثة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

بعد الظهر - اجتماع مع شعبة شؤون الإعلام لقوات السلام التابعة للأمم المتحدة.

بعد الظهر - اجتماع مع مهندس قوة الأمم المتحدة للحماية.

بعد الظهر - اجتماع مع ممثلي مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

السبت، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر

صباحا - اجتماع مع سفير إيطاليا.

بعد الظهر - اجتماع مع مدير البنك الدولي للإنشاء والتعمير المسؤول عن وسط وشرق أوروبا.

الأحد، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر

بعد الظهر - جمع أعضاء فريق البعثة لتوجيههم وتزويدهم بالمعلومات الأولية.

الاثنين، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر

صباحا - اجتماع مع مسؤولين من الحكومة الكرواتية.

صباحا - اجتماع مع سفير الاتحاد الروسي.

صباحا - اجتماع مع سفير فرنسا.

صباحا - اجتماع مع رئيس بعثة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

صباحا - اجتماع مع المبعوث الخاص لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

الثلاثاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر

صباحا - جلسة عامة مع مسؤولين وخبراء حكوميين: خلاصة للأعمال الجماعية المضطلع بها في مبنى وزارة العلم والتكنولوجيا.

بعد الظهر - اجتماعات للأفرقة تضم أفرقة الخبراء الأربعة:

الفريق ١ - الإسكان، والهياكل الأساسية الاجتماعية/المجتمعية، والسياحة.

الفريق ٢ - الهياكل الأساسية الصناعية/الاقتصادية، والمرافق العامة والاتصالات، والطاقة.

الفريق ٣ - الزراعة، وحماية البيئة، وإزالة الألغام، والتراث الثقافي.

الفريق ٤ - الموارد البشرية، واللاجئون والمشردون، والشؤون الديمغرافية.

بعد الظهر - اجتماع لقائد البعثة مع الممثل الخاص للأمين العام.

الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر

صباحا - زغرب - دوبرفنيك:

- اجتماع، عند الوصول، مع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين.
- اجتماعات مع المسؤولين/الخبراء الكرواتيين، وزيارات الى المعنيين بالإسكان والتراث الثقافي وصناعة السياحة في المنطقة المحيطة.

الفريق ٢ - زيارة الى بلوتشي:

اجتماع مع إدارة شركة "لوكا بلوتشي".

اجتماع مع قائد قوة الأمم المتحدة للرد السريع ومع مهندسها العسكري

زيارة الى الميناء والسكة الحديد.

الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر

صباحا - جولة في المنطقة الواقعة خلف كونافلي. زيارة الى مواقع تعمير المساكن (سلانو).

الفريق ٢ - اجتماع، في بلوتشي، مع رئيس البلدية وممثلي أوساط الأعمال التجارية.

بعد الظهر - الوصول الى زادار.

اجتماع إحاطة بالمعلومات يعقده موظفو الأمم المتحدة: وموظفون من مكاتب إدارة الشؤون الإنسانية والسياسية ومن عملية "أنكرو"، ومن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين.

الجمعة، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر

صباحا - اجتماع مع المسؤولين/الخبراء الكرواتيين من زوبانيا ومع ممثلي الأمم المتحدة في زادار.

الفريقان ٢ و ٣: مطار زيمونك: اجتماعات مع المسؤولين المحليين في بنكوفاتش ودرنيش وفاريفودي ودرنيش وكنين والمنطقة المحيطة.

الفريقان ١ و ٤: شكابرنيا وكريكا وبنكوفاتش وكنين والمنطقة المحيطة.

بعد الظهر - اجتماعات إحاطة بالمعلومات تعقدها الأمم المتحدة في مجمع الأمم المتحدة في كنين: مكاتب الشؤون السياسية والإنسانية ومهندس قطاع الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعملية 'أنكرو'.

السبت، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر

صباحا - الفريقان ١ و ٤: أوبروفاتش، غراتشاتش، لوفيناتش، رادو، ميداك، غوسبيتش، لييكي أوسيك، بروفنو، كورينيتشا، حديقة "بلينفييكا ييزيرا" العامة والمنطقة المحيطة.

الفريقان ٢ و ٣: ماسلينيتشا (جسر)، أوبروفاتش: (منشأة للطاقة الكهربائية)، غراتشاتش، أودبينا، بليتفيتشي.

صباحا - قائد البعثة ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون: دونيي لاباتش والمنطقة المحيطة.
التزود بالمعلومات من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ومن الشرطة الكرواتية.

بعد الظهر - اجتماع للإحاطة بالمعلومات بشأن الهياكل الأساسية السياحية لحديقة "بليتفييكا ييزيرا" العامة.

الأحد، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر

صباحا - المغادرة الى توبوسكو عبر غرابوفاتش، راكوفيتشا، (جسر) سلوني، فيليون، كريناك، وزيارة مخيم اللاجئين في كوبلينسكو، وفرجينموست.

- اجتماعات للإحاطة بالمعلومات تعقدها الأمم المتحدة في توبوسكو: عملية 'أنكرو' وإدارة الشؤون السياسية والإنسانية، الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، مراقبو الأمم المتحدة العسكريون.

بعد الظهر - جولة في المناطق المتضررة الواقعة في القطاع الشمالي السابق: غلينا، بيترينيا، سيزاك، زغرب.

الاثنين، ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر

صباحا السفر إلى أوسيك في مجموعتين:
الفريقان ٢ و ٣: عبر الطريق الرئيسي، وسيساك (المجمع الكيميائي)، واجتماع إحاطة بالمعلومات في زوبانيا، في سلافونسكي برود، وزيارة مصانع شركة دورو داكوفيتش القابضة، وداكوفو، وفنكوفتشي.
الفريقان ١ و ٤: عبر الطريق الرئيسي، ثم باكراتش عبر الطريق الفرعي.
اجتماعات إحاطة بالمعلومات تعقدها الأمم المتحدة.
لقاءات مع السلطات المحلية في باكراتش.
اجتماعات للأمم المتحدة تضم ممثلي الصرب.
زيارة معسكر بوستارا للاجئين (الكتيبة النيبالية في عملية 'أنكرو').

مساء اجتماع في أوسيك مع المسؤولين/الخبراء الكرواتيين في زوبانيا، ومع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين.

الثلاثاء، ٣١ تشرين الأول/اكتوبر

صباحا جلسة عامة مع المسؤولين/الخبراء الحكوميين.
موجز لأعمال الفريق.
زيارة القطاع الشرقي عن طريق معبر نيميتين/سارافاش.
مقر الأمم المتحدة في إردوت.
اجتماعات إحاطة بالمعلومات تعقدها: مكاتب الشؤون السياسية والإنسانية، وعملية 'أنكرو'، ونائب قائد القطاع، والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون.
اجتماع إحاطة بالمعلومات يعقده المسؤولون المدنيون في فوكوفار.
القيام بجولة في القطاع الشرقي في خمس مجموعات مستقلة، تشمل: مصنعي بوروفو وفوتيكس، الزراعة، المرافق، المدارس، المستشفيات، المشردين.

الأربعاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر

صباحا السفر مع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين إلى أوسيك، وناشيتسي، ونوفا غراديسكا، وغراواني أوكيانسكي، وفربوفلياني، ونوفي فاروش (جسر مدمر)، وستارا غراديسكا (جسر مصاب بأضرار)، وأوكوكاني - نوفسكا.
زيارة دوبوفاتشي أوكيانسكي.

مساء اجتماع عام للفريق في مقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة مع مكاتب الشؤون السياسية والإنسانية، عملية 'انكرو'.

الخميس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر

في زغرب. صياغة التقرير في فندق "I"، مقر بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية.

الجمعة، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر

في زغرب.

صباحا اجتماع مع الوكالات والسفارات في مقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، في قاعة المؤتمرات بالمقر.

مساء اجتماع عام مع المسؤولين الكرواتيين في وزارة العلم والتكنولوجيا.

مساء رئيس البعثة - اجتماع مع السفير، بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية.

مساء رئيس البعثة - اجتماع مع ممثل البنك الدولي.

السبت، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر

في زغرب. كتابة التقرير.

الأحد، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر

مغادرة زغرب.

التذييل الثالث

المؤشرات الاقتصادية

(أ) **الناتج المحلي الإجمالي**

الناتج المحلي الإجمالي	المجموع (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	نصيب الفرد (بدولارات الولايات المتحدة)
١٩٩٣	١١,٥٠	٢ ٥٠٠
١٩٩٤	١٢,٥٠[أ]	٢ ٦٠٠
١٩٥٥	١٤,٠٠[ب]	٢ ٩٠٠

(أ) وفقا لأرقام مكتب الإحصاءات الحكومي، فإن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٤ كان يبلغ ٨٤ بليون كرونة كرواتية (١٦ بليون دولار). والتقديرات الحكومية، التي تستند إلى افتراض مؤداه أن نصيب القطاع الرمادي يبلغ نحو ٣٠ في المائة أو أكثر، تتنبأ بأن الناتج المحلي الإجمالي سيصل في عام ١٩٩٥ إلى ١٦,٥ بليون دولار (بحيث يبلغ نصيب الفرد قرابة ٥٠٠ ٣ دولار).

(ب) تقدير (الحد الأقصى) (تعداد سنة ١٩٩١: سكان كرواتيا، ٤,٧٨٤ ملايين نسمة).

(ب) **التضخم**

السياسة الرسمية: "معدل التضخم صفر"

الإجمالي لعام ١٩٩٤[أ]	١٠-١٢ في المائة

(أ) تقديرات رئيس الوزراء.

(ج) **البطالة**

معدل البطالة (آب/أغسطس ١٩٩٥) = حوالي ١٩ في المائة.

آب/أغسطس ١٩٩٥	المجموع	التغير في الفترة (١٩٩٥/١٩٩٠) (نسبة مئوية)
البطالة	٢٣٢ ٩٠٣	+ ٤٥,٤
العمالة	١ ٠٠٧ ٦٦٠	- ٣٤,١

(د) الانتاج الصناعي

	نسبة مئوية
١٩٩٤/١٩٩٣ (تموز/يوليه)	٠,٩
١٩٩٤/١٩٩٣ (أيلول/سبتمبر)	١,٥
كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ - كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	- ٤,٤

الاتجاه إلى التناقص[أ]

	نسبة مئوية
١٩٩٠/١٩٩١	- ٢٨
١٩٩١/١٩٩٢	- ١٥
١٩٩٢/١٩٩٣	- ٠٦
١٩٩٣/١٩٩٤	- ٠٤

(أ) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عادت اتجاهات النمو من جديد بعد تحقيق الاستقرار.

(هـ) الدين القومي والعام

الدين القومي

المجموع: ٢,٦ بليون دولار

الديون المستحقة: ٧٠٠ مليون دولار

الدين العام

المجموع: حوالي ٦ بلايين مارك ألماني تعادل ٣,٧٥ ملايين دولار.

(و) إستهلاك القطاع العام

٤٧-٤٩ في المائة الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٤

٤٥ في المائة الناتج القومي الإجمالي المخطط في عام ١٩٩٥

(ز) متوسط المرتبات

٥٢٥ مارك ألماني (الصافي) (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

(المرتب الإجمالي يعادل المرتب الصافي + ١١٦ في المائة)

(ح) السيولة النقدية (بملايين الكرونات الكرواتية)

		الأموال المودعة	النقد المتداول
آب/أغسطس ١٩٩٣	١ ٦٩٨,١٨	١ ١٥٩,٠	٥٣٨,٩٨
كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	٤ ٠٣٧,٢٠	٢ ٧٤٦,٧٣	١ ٣٢٦,٤٧
تموز/يوليه ١٩٩٤	٦ ٩٥٨,٩٠	٤ ٨٤٧,٠٠	٢ ١١١,٩٠
أيلول/سبتمبر ١٩٩٤			حوالي ٢ ٦٠٠,٠٠

(ط) احتياطيات النقد الأجنبي

حوالي ٢,٥ بليون دولار (آب/أغسطس ١٩٩٥)

٨ آب/أغسطس ١٩٩٤: المصرف الوطني الكرواتي ٨٦٦,١ مليون دولار
المصارف ٦٦٨,١ مليون دولار
المجموع ١,٥٥ بليون دولار
(أكثر من ١٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي)

(ي) الميزانية (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٣	٢,٣
١٩٩٤[أ]	٣,٢٣

(أ) كان الرقم المخطط يبلغ ٣,١ بلايين دولار (أعلى مما كان في عام ١٩٩٣ بنسبة ٣٤ في المائة)، ولكن في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، تمت زيادة المبلغ، أساسا نتيجة لزيادة احتياجات الدفاع (فقد تم تخصيص بليون كرونة كرواتية أكثر مما كان مخططا).

هيكل الميزانية في عام ١٩٩٣	نسبة مئوية
النفقات الإدارية	٤١
شراء السلع والخدمات	٢٣
الأجور والمرتبات	١٦
أوجه الدعم والاستثمارات	٢٠
	١٠٠

عملية التحول إلى القطاع الخاص

١ - اكتملت التحولات في هيكل الملكية (أو عملية التحول إلى القطاع الخاص) في كرواتيا في ٣٤٦ ٢ شركة، تقدر قيمتها بمبلغ ٢٢ بليون مارك ألماني، أي حوالي ١٠ في المائة من أصول الشركات المملوكة للدولة.

٢ - وكل موظف (حالي أو سابق أو متقاعد) يتمتع بميزة الحصول على خصم عند قيامه بشراء أسهم؛ وبالتالي، لدى كرواتيا ٠٠٠ ٥٠٠ من صغار حملة الأسهم. وتم تحويل جزء كبير من الأسهم إلى المحافظ المالية لصناديق المعاشات التقاعدية، لإنشاء قاعدة للضمان الاجتماعي.

٣ - والصندوق الكرواتي للتحول إلى القطاع الخاص هو الجهة المركزية لتنفيذ هذه العملية، بالعمل على وزارة التحول إلى القطاع الخاص، وهو مصمم على غرار المؤسسات المشابهة في الجمهورية التشيكية وهنغاريا وألمانيا.

٤ - هيكل عملية التحول إلى القطاع الخاص (ببلايين الماركات الألمانية):

الملاك	الأصول
القطاع الخاص	١,٨
حملة الأسهم والصناديق الحكومية	١٠,٩
الصندوق الكرواتي للتحول إلى القطاع الخاص	٩,١

٥ - وقد حققت عملية التحول إلى القطاع الخاص بصورة مباشرة مبلغ ٣٥٠ ١ مليون مارك ألماني، منها ٢٢,٢ مليون مارك ألماني مدفوعة نقدا.

- - - - -